

Distr.: General
18 September 2023
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الرابعة والخمسون

11 أيلول/سبتمبر - 6 تشرين الأول/أكتوبر 2023

البند 4 من جدول الأعمال

حالات حقوق الإنسان التي تتطلب اهتمام المجلس بها

حالة حقوق الإنسان في الاتحاد الروسي

تقرير المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في الاتحاد الروسي،
ماريانا كاتزاروفا*

موجز

هذا هو التقرير الأول الذي تقدمه المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في الاتحاد الروسي، عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 25/51. وتوثق المقررة الخاصة في التقرير القمع المتزايد للممارسة السلمية لحقوق الإنسان، لا سيما منذ بداية الهجوم المسلح الكاسح الذي شنه الاتحاد الروسي على أوكرانيا في شباط/فبراير 2022. ويتضمن التقرير تقييماً للكيفية التي قيدت بها التشريعات الأخيرة بشدة حماية حقوق الإنسان التي تكفلها المعايير الدولية والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وأفضت إلى الإغلاق القسري للحيز المدني المستقل، وتوصيات موجهة إلى حكومة الاتحاد الروسي والمجتمع الدولي.

* قُدِّم هذا التقرير بعد انقضاء الموعد النهائي بُغية تضمينه أحدث المستجدات.



أولاً - مقدمة

- 1- أنشأ مجلس حقوق الإنسان، بموجب قراره 25/51، ولاية المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في الاتحاد الروسي في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2022. وبدأت ماريانا كاتزاروفا عملها أول مكلفة بولاية في 1 أيار/مايو 2023، بعد أن عينها المجلس لمنصبها هذا في دورته الثانية والخمسين في 4 نيسان/أبريل.
- 2- وعرض مجلس حقوق الإنسان، في القرار الذي أنشئت بموجبه الولاية، طائفة واسعة من الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان، وطلب إلى المقررة الخاصة رفع تقرير عن ذلك إلى المجلس في دورته الرابعة والخمسين وإلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والسبعين. وتركز المقررة الخاصة في هذا التقرير على مجموعة مختارة من هذه الشواغل: تلك المتعلقة بإعمال الحقوق المدنية والسياسية في الاتحاد الروسي، بما في ذلك حرية الرأي والتعبير، والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات؛ واستقلال السلطة القضائية؛ والحق في محاكمة عادلة؛ واستخدام التعذيب وسوء المعاملة والاحتجاز التعسفي.

ثانياً - المنهجية

- 3- أرسلت في 5 أيار/مايو 2023 مذكرات رسمية تطلب تعاون حكومة الاتحاد الروسي ووزارة البلاد. ولم ترد أي ردود عليها. وفي 5 حزيران/يونيه 2023، ذكرت وكالة الأنباء الروسية تاس أن الحكومة لن تتعاون مع المقررة الخاصة أو مكتبها⁽¹⁾.
- 4- وسعت المقررة الخاصة إلى فتح حوار مع الحكومة بإرسالها مذكرة أخرى مؤرخة 6 حزيران/يونيه 2023. وفي وقت لاحق، تلقت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان مذكرة شفوية مؤرخة 12 تموز/يوليه 2023 من حكومة الاتحاد الروسي، أشارت ضمنها إلى التقارير المشتركة الموجهة إلى الاتحاد الروسي من المقررة الخاصة وغيرها من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، وأكدت مجدداً عدم اعترافها بولاية المقررة. وفي المذكرة الشفوية، أوضحت الحكومة أن جميع ملاحظات المقررة الخاصة، سواء كانت فردية أو مشتركة، سيجري تجاهلها تلقائياً.
- 5- وتأسف المقررة الخاصة لمحاولات الاتحاد الروسي عرقلة عمل الولاية وتفاعل الحكومة انتقائياً مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وتفسر هذه الإجراءات على أنها افتقار للإرادة السياسية للوفاء بالتزاماته في مجال حقوق الإنسان. وستواصل المقررة الخاصة، ضمن ممارستها ولايتها، مخاطبة السلطات الروسية بروح بناءة ترمي في آخر المطاف إلى حماية حقوق الإنسان وتعزيزها.
- 6- والتمست المقررة الخاصة أيضاً تعاون ومساعدة المنظمات والمؤسسات والأفراد، داخل الاتحاد الروسي وخارجه على السواء⁽²⁾. وأجريت مشاورات مع أكثر من 60 منظمة روسية ودولية وفرداً ينشطون في مجال حقوق الإنسان، إما شخصياً أو عبر الهاتف أو عبر الإنترنت. وإضافة إلى ذلك، ورد ما يقرب من 100 مساهمة مكتوبة من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، والمدافعين عن حقوق الإنسان، وضحايا وشهود انتهاكات حقوق الإنسان، فضلاً عن معلومات من منظمات دولية وإقليمية، مثل تقرير عام 2022 لآلية موسكو المعنية بالبعد الإنساني التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا⁽³⁾. وحُدد الموعد النهائي لتلقي المعلومات في 25 آب/أغسطس 2023.

(1) انظر <https://tass.com/politics/1627867>

(2) انظر OHCHR, "First UN human rights expert on Russian Federation takes office", 12 May 2023.

(3) Professor Angelika Nußberger, *Report on Russia's Legal and Administrative Practice in Light of its OSCE Human Dimension Commitments*, available from <https://www.osce.org/odihr/526720>

7- ويدل حجم الردود الواردة على الشواغل الواسعة النطاق المتعلقة بحقوق الإنسان التي يواجهها الاتحاد الروسي اليوم. فقد تنامت هذه الشواغل بسرعة منذ هجومه المسلح الكاسح على أوكرانيا في شباط/فبراير 2022. ومنذ ذلك الحين، سارعت حكومة الاتحاد الروسي إلى سن تشريع إضافي لقمع أي معارضة متصورة بالقوة. ومع ذلك، تعود جذور هذا القمع إلى أبعد بكثير من شباط/فبراير 2022 (انظر أدناه). وليس هذا التقرير سرياً شاملاً لذلك بل لمحة عامة عن الأنماط الهامة لانتهاكات حقوق الإنسان التي تُرتكب داخل حدود الاتحاد الروسي المعترف بها دولياً، واستناداً إلى المعلومات المتاحة وحالات فردية.

ثالثاً – التفاعل مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

- 8- انضم الاتحاد الروسي إلى مجلس حقوق الإنسان في كانون الثاني/يناير 2021 لمدة ثلاث سنوات. وفي 7 نيسان/أبريل 2022، علقت الجمعية العامة عضوية الاتحاد الروسي بسبب "وقوع انتهاكات وتجاوزات جسيمة ومنهجية لحقوق الإنسان" ارتكبتها الدولة "في أثناء عدوانها على أوكرانيا"⁽⁴⁾. وبعد أن اتخذت الجمعية العامة القرار، أعلن الاتحاد الروسي قراره بمغادرة المجلس قبل نهاية فترة ولايته⁽⁵⁾.
- 9- والاتحاد الروسي طرف في سبع من المعاهدات الدولية الأساسية التسع لحقوق الإنسان⁽⁶⁾. وهو ليس طرفاً في البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، ولا في البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام. وقد أجرت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان غيابياً آخر استعراض لالتزامات الدولة بموجب هذا العهد في تشرين الأول/أكتوبر 2022⁽⁷⁾. وتشير المقررة الخاصة، ضمن هذا التقرير، إلى التوصيات التي قدمتها اللجنة⁽⁸⁾.
- 10- وينتمي الاتحاد الروسي إلى أقلية من الدول التي لم توجه دعوة دائمة إلى الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان⁽⁹⁾. وتمت زيارة البلد في 11 مناسبة منذ عام 1998، كانت آخرها في عام 2017⁽¹⁰⁾. ورفضت الدولة طلبات عديدة من المكلفين بولايات أو تركتها من دون رد أو أجلتها.
- 11- وفي بيان المفوض السامي لحقوق الإنسان أمام مجلس حقوق الإنسان في 19 حزيران/يونيه 2023، حث المفوض الاتحاد الروسي على التعاون مع جميع الهيئات الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك المفوضية، لمعالجة القضايا الخطيرة التي يواجهها البلد في مجال حقوق الإنسان⁽¹¹⁾.

(4) قرار الجمعية العامة د إ ط-11/3.

(5) انظر A/ES-11/PV.10.

(6) انظر https://tbinternet.ohchr.org/_layouts/15/TreatyBodyExternal/Treaty.aspx?CountryID=144&Lang=en.

(7) انظر www.ohchr.org/en/news/2022/10/human-rights-committee-considers-report-russian-federation-absence-delegation-experts.

(8) انظر CCPR/C/RUS/8.

(9) انظر <https://spinternet.ohchr.org/StandingInvitations.aspx>.

(10) انظر <https://spinternet.ohchr.org/ViewCountryVisits.aspx?visitType=all&lang=en>.

(11) انظر www.ohchr.org/en/statements/2023/06/urging-greater-cooperation-high-commissioner-turk-opens-human-rights-council.

رابعاً - الإطار القانوني لحقوق الإنسان

12- يتضمن دستور الاتحاد الروسي، الذي اعتُمد في استفتاء نُظِم في 12 كانون الأول/ديسمبر 1993، أحكاماً معترف بها دولياً تتعلق بحقوق الأفراد وحرّياتهم، وينص على عملية تشريعية ديمقراطية وقضاء مستقل. ومع ذلك، أثارت منظمات حقوق الإنسان والمراقبون الدوليون مخاوف جدية بشأن عدم وجود منافسة سياسية حقيقية، وقمع أصوات المعارضة والأصوات المعارضة، وانعدام الشفافية في العملية التشريعية، وتزايد حجم التشريعات التي تقيد الحقوق والحرّيات الأساسية. وتُعتمد التشريعات بشكل روتيني من دون مناقشة كافية أو مشاورات عامة، ويُمرّر العديد من القوانين بسرعة، من دون تدقيق شديد. فقد قيدت القوانين الأخيرة بشدة الحيز المدني، وكان لها تأثير مدمر على ممارسة حقوق الإنسان الأساسية.

13- وتعمل السلطة القضائية عادة ضابطاً للعملية التشريعية وللسلطة التنفيذية؛ ومع ذلك، يخضع القضاء للنفوذ السياسي والتلاعب في الاتحاد الروسي⁽¹²⁾. وعضو أن يضطلع القضاء من ثم بدوره ضابطاً لممارسة السلطة التنفيذية، يبدو في الغالب وكأنه يعزّزها، بل يعمل ناطقاً باسمها، ويقوض من ثم سيادة القانون وثقة المواطنين في السلطة القضائية.

14- وللمحكمة الدستورية الروسية اختصاص حصري لتفسير الدستور على أساس سوابق ملزمة. وفي أعقاب قمع الاحتجاجات ضد الهجوم المسلح على نطاق واسع الذي شنّه الاتحاد الروسي على أوكرانيا، قدم أفراداً 24 شكوى إلى المحكمة الدستورية بدعوى أن المادة 20-3-3 من قانون الجرائم الإدارية تنتهك حرية التعبير والتجمع المنصوص عليها في الدستور. وهذه المادة، التي تندرج ضمن القوانين ضد "التشهير بالقوات المسلحة"، هي الحكم الأكثر يُسراً واستخداماً على نطاق واسع ضد من يحتجون سلمياً ضد الحرب على أوكرانيا. ففي أيار/مايو وتموز/يوليه 2023، راجعت المحكمة هذه الشكاوى وقررت أن المادة متوافقة مع الدستور. وعلاوة على ذلك، وجدت المحكمة أن التعبيرات المناهضة للحرب كان لها أثرٌ سلبي على فعالية القوات المسلحة الروسية وتحفيزها؛ وبناءً على ذلك، أعلنت أن القيود المفروضة على هذه التعبيرات دستورية⁽¹³⁾. وهذا الأمر يتيح للحكومة مبرراً لإجراءاتها القمعية الرامية إلى الحد من حرية التجمع السلمي وحرية التعبير، بما يتعارض مع التزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان.

ألف - المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان

15- يضطلع مفوض حقوق الإنسان في الاتحاد الروسي بدور رئيسي في حماية حقوق وحرّيات جميع الأشخاص الخاضعين لولاية الاتحاد الروسي⁽¹⁴⁾. وفي حزيران/يونيه 2021، صُنفت مؤسسة المفوض دولياً ضمن الفئة ألف⁽¹⁵⁾. لكن في آذار/مارس 2023، علق التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان هذا الاعتماد في انتظار مراجعته مراجعة خاصة. وفيما يتعلق بالهجوم المسلح المستمر الذي يشنه الاتحاد الروسي على أوكرانيا، أدرج عدد من الدول المفوضة الروسية الحالية لحقوق الإنسان، تاتيانا موسكالكوفا، ضمن قائمة الأفراد الخاضعين للعقوبات، بسبب البيانات التي أدلت بها بصفتها الرسمية. ولأسباب مماثلة، صوتت الشبكة الأوروبية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، في 11 نيسان/أبريل 2023، لاستبعاد المؤسسة الوطنية الروسية لحقوق الإنسان.

(12) انظر www.ohchr.org/en/press-briefing-notes/2021/02/russia-un-experts-raise-fair-trial-concerns-over-case-gulag-historian.

(13) Mark Trevelyan, "Top Russian court rejects bid to strike down war protest law", Reuters, 21 June 2023.

(14) القانون الدستوري الاتحادي رقم 1-FKZ المؤرخ 26 شباط/فبراير 1997.

(15) انظر <https://ganhri.org/wp-content/uploads/2021/08/EN-SCA-Report-June-2021.pdf>.

باء - الآليات الوطنية الأخرى لحقوق الإنسان

- 16- يستطيع عدد من الهيئات الإضافية في الاتحاد الروسي أن يكون فعالاً في حماية حقوق الإنسان. غير أن الرئيس يتحكم في تشكيلة أغلبها بدرجات متفاوتة، ومن ثم يظل استقلالها وفعاليتها جزءاً من ذلك محدودة.
- 17- فعلى سبيل المثال، أنشئ منصب مفوض حقوق الطفل في عام 2009 بموجب مرسوم رئاسي وأدرج ضمن القانون الاتحادي في كانون الأول/ديسمبر 2018⁽¹⁶⁾. وهذا المفوض مكلف بحماية حقوق الطفل ورصد أنشطة هيئات الدولة بشأنها. وفي 17 آذار/مارس 2023، أصدرت المحكمة الجنائية الدولية مذكرات توقيف بحق المفوضة الحالية لحقوق الطفل، ماريا لوفوا بيلوفا، ورئيس الاتحاد الروسي، فلاديمير بوتين، بتهمة ارتكاب جريمة حرب لترحيلهما غير القانوني للأطفال الأوكرانيين، ونقلهم من المناطق المحتلة من أوكرانيا إلى الاتحاد الروسي⁽¹⁷⁾.
- 18- ويُعتبر المجلس الرئاسي للنهوض بالمجتمع المدني وحقوق الإنسان هيئةً استشارية مكلفة بمساعدة رئيس الاتحاد الروسي على ضمان حقوق الإنسان والحريات وحمايتها في الاتحاد الروسي. وبالرغم من أن المجلس هيئة استشارية ليس لها غير قليل سلطات لتشكيل السياسة، أدخل الرئيس، في 21 تشرين الأول/أكتوبر 2019، إصلاحات عميقة على عضوية المجلس، وذلك بإقالته العديد من الأعضاء الذين انتقدوا حكومته أو لفتوا الانتباه إلى استخدام قوات الأمن القوة ضد المشاركين في موجة من الاحتجاجات السلمية التي دعت إلى إجراء انتخابات حرة في موسكو في موسم الصيف ذلك. وعُين فاليري فادييف، العضو البارز في حزب روسيا المتحدة الحاكم، رئيساً للمجلس.

جيم - التشريعات التقييدية التي تستهدف المجتمع المدني

1- قانون العملاء الأجانب وتعديلاته

- 19- غيّر القانون الاتحادي رقم 121-FZ، أي "قانون العملاء الأجانب"، المؤرخ 20 تموز/يوليه 2012، بشكل كبير أداء المجتمع المدني الروسي، وفرض قيوداً على العديد من المنظمات غير الحكومية وأجبرها على وقف عملياتها، بما في ذلك مؤسسات إعلامية⁽¹⁸⁾. وكان للقانون، والتعديلات اللاحقة التي أدخلت عليه، التأثير الأشد ضرراً على الحق في حرية تكوين الجمعيات وحرية التعبير في الاتحاد الروسي.
- 20- ويشمل القانون، والتعديلات التي أدخلت عليه، المنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام والأفراد، بمن فيهم الصحفيون والمدافعون عن حقوق الإنسان، والشخصيات الثقافية، ونشطاء المعارضة السياسية. وأدرج مسمى "العميل الأجنبي"، الذي يمكن أن يُنعت به أي منظمة غير تجارية أو جمعية عامة أو فرد يتلقى تمويلاً أجنبياً ويشارك في "نشاط سياسي" في الاتحاد الروسي⁽¹⁹⁾. وينطوي وسم "العميل الأجنبي" على دلالة سلبية للغاية. وفي سياق التاريخ الروسي، يرتبط هذا المصطلح في كل مكان بـ "عدو الشعب" أو "الجاسوس"، ويقوض استخدامه سمعة ومصداقية المدافعين عن حقوق الإنسان والناشطين ومنظمات المجتمع المدني.

(16) CRC/C/RUS/6-7، الفقرة 32.

(17) انظر International Criminal Court، "Situation in Ukraine: ICC judges issue arrest warrants against Vladimir Vladimirovich Putin and Maria Alekseyevna Lvova-Belova"، press release، 17 March 2023.

(18) A/HRC/22/67، JAL RUS 5/2012.

(19) انظر European Court of Human Rights، "Russian foreign Agents Act 2012 not necessary in a democratic society"، press release، 14 June 2022.

21- وأدخلت التعديلات اللاحقة مصطلحاً آخر أشد غموضاً هو "التأثير الأجنبي"⁽²⁰⁾، الذي يشير إلى أي شخص يُنظر إليه على أنه يتلقى دعماً أجنبياً، أو يتأثر بطرق أخرى بالأجانب، بما في ذلك بالإكراه أو الإقناع أو وسائل أخرى. ويُفهم "الدعم" على أنه توفير الأموال و/أو غيرها من الممتلكات من مصدر أجنبي، فضلاً عن المساعدة التنظيمية أو المنهجية أو العلمية أو التقنية أو غيرها من أشكال المساعدة. وبموجب هذا التعريف، يمكن أن يشمل "التأثير الأجنبي" أي تعامل مع رعايا أجانب أو كيانات أجنبية، بما في ذلك الأمم المتحدة، أو السفر إلى الخارج، أو مجرد مشاهدة مواد أو الاستماع إليها على الإنترنت، أو في الإذاعة أو التلفزيون. ولا يشترط وجود أي علاقة سببية بين هذا "التأثير الأجنبي" والنشاط السياسي "للشخص أو الكيان المعني".

22- ويتعارض هذا التشريع مع حق الفرد في حرية تكوين الجمعيات، بما في ذلك حقه في التماس الموارد وتلقيها واستخدامها لغرض صريح هو تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها بالوسائل السلمية، سواء بمفرده أو بالاشتراك مع آخرين. وقد انتقدت آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان هذا القانون والتعديلات التي أدخلت عليه باعتبارها تتعارض مع الالتزامات القانونية الدولية للدولة، ولا تقي بالاعتبارات المطلوبة من الضرورة والتناسب وعدم التمييز بموجب القانون الدولي⁽²¹⁾.

23- وبحلول نهاية تموز/يوليه 2023، احتوى سجل "العملاء الأجانب" على 649 منظمة وفرداً، بزيادة قدرها 134 في ستة أشهر⁽²²⁾.

24- وأدخل أيضاً مسمى جديداً بآثر رجعي للإشارة إلى الأشخاص "المنتسبين" إلى "عميل أجنبي"، يشير إلى الأشخاص المنتمين إلى جمعية عمومية غير مسجلة أو "عميل أجنبي"، وهو ما يجعل تطبيق القانون أمراً لا يمكن التنبؤ به. وبحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، كان قد أدرج 861 فرداً ضمن سجل "المنتسبين" إلى "العملاء الأجانب"⁽²³⁾. ولا يُبلغ الأشخاص المعنيون بأنهم أُدرجوا ضمن هذا السجل ولا بأن وزارة العدل تترصدهم⁽²⁴⁾.

25- ولم تتناول التعديلات الأخيرة للقانون، التي أُدخلت في تموز/يوليه 2022، المخاوف التي أثارها الخبراء الدوليون⁽²⁵⁾، وتشمل وسم أنشطة، تتعلق بالعمل الطبيعي للمجتمع الديمقراطي، تعسفاً بأنها أنشطة "سياسية". ويقوض قانون العملاء الأجانب وتعديلاته اللاحقة العمل المستقل للمجتمع المدني في الاتحاد الروسي، بما في ذلك وسائط الإعلام والنشاط المدني.

2- التشريعات المتعلقة بـ "المنظمات غير المرغوب فيها"

26- أنشطة المجتمع المدني الروسي مقيدة كذلك بموجب القانون الاتحادي رقم 129-FZ، المؤرخ 23 أيار/مايو 2015، بشأن الأنشطة غير المرغوب فيها للمنظمات غير الحكومية الأجنبية والدولية. وينص القانون وتعديلاته اللاحقة على أن بالإمكان اعتبار أي منظمة غير حكومية دولية

(20) انظر <http://duma.gov.ru/en/news/54760/#>؛

و <http://publication.pravo.gov.ru/Document/View/0001202207140018> (باللغة الروسية).

(21) OL RUS 16/2022.

(22) انظر <https://minjust.gov.ru/ru/activity/directions/998/> (باللغة الروسية).

(23) انظر www.themoscowtimes.com/2023/06/15/russian-authorities-maintain-secret-list-of-people-affiliated-with-foreign-agents-a81522.

(24) انظر <https://minjust.gov.ru/ru/activity/directions/942/spisok-lic-vypolnyayushih-funkcii-inostrannogo-agenta/?hash=cfa8947a-b36e-447a-aca0-dcf06a53cf4d> (باللغة الروسية).

(25) OL RUS 16/2022 رد الاتحاد الروسي متاح هنا.

أو أجنبية، سواء كانت تعمل داخل الاتحاد الروسي أو خارجه، منظمة "غير مرغوب فيها" إذا كانت أنشطتها تشكل "تهديداً لأسس النظام الدستوري للاتحاد الروسي، أو القدرة الدفاعية للبلد أو أمن الدولة".

27- وتواجه أي منظمة يُعلن أنها "غير مرغوب فيها" بحلول 31 تموز/يوليه 2023، وهي منظمات بلغ عددها ما لا يقل عن 103⁽²⁶⁾، عواقب وخيمة، بما في ذلك حظراً كاملاً لعملياتها في الاتحاد الروسي. ويُحظر على الروس تلقي تمويل من منظمة "غير مرغوب فيها" أو نشر مواد منظمة "غير مرغوب فيها"، بما في ذلك عبر الإنترنت. ولا يجوز لوسائل الإعلام ربط محتواها عبر الإنترنت بمواد المنظمات "غير المرغوب فيها". وتعتبر المشاركة في أي نشاط لمنظمة "غير مرغوب فيها" جريمة، سواء كانت المنظمة موجودة في الاتحاد الروسي أو خارجه. ولا يوضح القانون ما تشكله هذه "المشاركة".

28- ولا يقتضي تصنيف منظمة ما "غير مرغوب فيها" أساساً لاتخاذ القرار، ولا تعلم المنظمات التي تُصنّف أنها "غير مرغوب فيها" بالقرار إلا بعد صدوره. وعلى مدى ثماني سنوات، بموجب قانون "المنظمات غير المرغوب فيها"، لم تُرفع أي منظمة من القائمة، أو نجحت في الطعن في تصنيفها منظمة "غير مرغوب فيها".

29- ويجيز عدم وجود تعاريف واضحة في القانون تطبيقه على مجموعة واسعة من المنظمات. وتشمل قائمة "المنظمات غير المرغوب فيها"⁽²⁷⁾. الشراكة الدولية من أجل حقوق الإنسان، ومنظمة الشفافية الدولية، ومؤسسة هاينرش بول، ومنتدى المجتمع المدني الروسي - الاتحاد الأوروبي، ومنظمة غرين بيس الدولية، ومؤسسة دار حقوق الإنسان، والصندوق العالمي للطبيعة.

30- وأجبر القانون بعض الجهات الدولية الممولة الرئيسية على التوقف عن العمل في الاتحاد الروسي. فمؤسسة ماك آرثر مثلاً أوقفت نشاطها لتقادي تعرض الحاصلين على منحها للخطر. وقد تركت هذه التطورات العديد من المنظمات المحلية من دون أي مصادر للتمويل.

31- وفي حزيران/يونيه 2023، اقترحت مسودة التعديلات الجديدة تدابير إضافية لعزل المجتمع المدني الروسي بحظر أي نشاط للمنظمات غير الحكومية الأجنبية غير المسجلة في الاتحاد الروسي⁽²⁸⁾. وسبق ذلك إلغاء جماعي لتسجيل المنظمات التي كان لها مكتب في الاتحاد الروسي.

3- قانوناً "الأخبار الزائفة" و"التشهير بالقوات المسلحة"

32- أضيفت جرائم جديدة إلى مجموعة القيود القانونية المفروضة على حرية التعبير. وتجرم المادة 207-3 من القانون الجنائي الروسي، الصادر في آذار/مارس 2022، النشر العلني "لمعلومات زائفة عمداً تحوي بيانات عن استخدام القوات المسلحة للاتحاد الروسي حمايةً لمصالح الاتحاد الروسي ومواطنيه والحفاظ على السلام والأمن الدوليين، وعن عمل أي وكالة حكومية روسية في الخارج". والعقوبة القصوى هي السجن 15 عاماً.

33- وبحلول تموز/يوليه 2023، حوكم ما لا يقل عن 185 شخصاً بموجب المادة 207-3. وحتى الآن، بعض أقسى الأحكام التي صدرت هي الحكم بالسجن 8,5 سنوات على السياسي المعارض إيليا ياشين وديميتري إيفانوف، وهما طالب جامعي، ومؤسس قناة الاحتجاج إيم جيو تلغرام. والحكم بسبع سنوات في حق نائب البلدية المستقل أليكسي غورينوف، وست سنوات في حق الصحفية ماريا بونومارينكو.

(26) انظر <https://minjust.gov.ru/ru/documents/7756/>.

(27) المرجع نفسه.

(28) انظر Human Rights Watch, "Russia: Bill Bans Work with Most Foreign Groups", 25 July 2023.

34- وأضافت المادة 280-3 من القانون الجنائي جريمة "التشهير باستخدام السلطات العمومية للاتحاد الروسي والقوات المسلحة الروسية أو ممارسة سلطاتها العمومية بهدف الدفاع عن مصالح الاتحاد الروسي ومواطنيه وصون السلم والأمن الدوليين". وهذه المادة تشبه المادة 20-3-3 من القانون الإداري، وتنص على عقوبة جنائية على العود إلى الجريمة. وهي معروفة عموماً باسم قوانين ضد "التشهير بالقوات المسلحة"، استُخدمت لقمع أي مشاعر أو خلاف متصور يناهض الحرب ويتعارض مع الموقف الرسمي للسلطات بشأن الحرب على أوكرانيا. وبحلول 20 آب/أغسطس 2023، رُفعت أكثر من 7 683 قضية بموجب المادة 20-3-3 من القانون الإداري، و110 قضايا بموجب المادة 280-3 من القانون الجنائي⁽²⁹⁾.

35- وتُفسّر هذه المحرمات بشكل فضفاض ومن دون أي يقين قانوني. وأجريت بموجبها محاكمات في جميع مناطق الاتحاد الروسي تقريباً. وأدين أشخاص بتهمة عرض لافتات أو ملابس مناهضة للحرب أو مؤيدة لأوكرانيا؛ والمشاركة في مسيرات مناهضة للحرب أو بسبب "دعمهم الصامت"، مثل نشر الصور أو التعليقات، أو الإعجاب بالمنشورات المناهضة للحرب على وسائل التواصل الاجتماعي؛ وتبادل المعلومات عن وفاة مدنيين وتدمير الأعيان المدنية، وادعاءات جرائم الحرب التي ارتكبتها الجيش الروسي؛ والتعبير عن موقف يعارض الحرب خلال تبادل الحديث؛ ومعارضة الرموز المؤيدة للحرب التي تروج لها الدولة، مثل "Z" و"V"، وغناء الأغاني الأوكرانية.

36- وقيمت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان هذه الأحكام، إلى جانب حظر الدعوة إلى فرض عقوبات على الاتحاد الروسي أو مواطنيه أو كياناته القانونية، التي تجرمها المادة 284-2 من القانون الجنائي، وارتأت أنها تقيد حرية التعبير من دون مبرر، وهو ما يتعارض مع المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية⁽³⁰⁾.

4- الاضطهاد التشريعي على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسانية

37- بالرغم من أن أفراد مجتمع الميم الموسع في الاتحاد الروسي يواجهون منذ فترة طويلة التحرشات والتهديدات والتمييز، ازداد العداء الصريح لهذه الفئة منذ اعتماد قانون "الدعاية المناهضة للمثليين" في عام 2013، الذي حظر "الترويج للعلاقات الجنسية غير التقليدية" بين القاصرين. وقد أدان خبراء حقوق الإنسان في الأمم المتحدة هذا القانون باعتباره تمييزياً، ولأنه قد يفضي إلى زيادة خطاب الكراهية وجرائم الكراهية وسوء المعاملة، بما في ذلك ضد الأطفال⁽³¹⁾.

38- وسُنّت تشريعات أشد صرامة منذ شباط/فبراير 2022 لاستهداف مجتمع الميم الموسع، تماشياً مع إعلان الرئيس أن الموقف المناهض لهذا المجتمع هو حجر الزاوية في أجندته السياسية. ووسع التشريع نطاق حظر "الدعاية للمثليين" ليتجاوز القاصرين، وحظر أي فعل يُنظر إليه على أنه يروج "للعلاقات أو التضحيات الجنسية غير التقليدية". وقد أدان مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان هذا الحظر، ودعا المشرعين الروس إلى إلغاء، التشريعات المناهضة لمجتمع الميم الموسع، لا إلى توسيعها⁽³²⁾.

(29) <https://en.ovdinfo.org/anti-war-repression-report-august-2023#3>

(30) CCPR/C/RUS/CO/8، الفقرتان 28 و29.

(31) انظر مثلاً RUS 8/2012؛ انظر أيضاً

[www.venice.coe.int/webforms/documents/default.aspx?pdffile=CDL-AD\(2013\)022-e](http://www.venice.coe.int/webforms/documents/default.aspx?pdffile=CDL-AD(2013)022-e)

(32) انظر المفوضية السامية لحقوق الإنسان، "تورك يدعو المشرعين الروس إلى إلغاء مشروع القانون المناهض لمجتمع الميم، لا إلى توسيع نطاقه"، 28 تشرين الأول/أكتوبر 2022.

- 39- واعتمدت في وقت لاحق قوانين إضافية، بما في ذلك حظر الاعتراف القانوني بالهوية الجنسية والرعاية الصحية التي تؤكد الهوية الجنسية⁽³³⁾. ويحظر القانون على مغايري الهوية الجنسية البالغين التماس الرعاية الطبية لتأكيد هويتهم الجنسية، لكنه يسمح بالتدخلات الطبية القسرية أو غير الطوعية في "الاختلالات" لحاملي صفات الجنسين الأطفال. وقد أدانت طائفة واسعة من آليات الأمم المتحدة هذه التدخلات الضارة وغير الرضائية وغير الضرورية طبياً، وآثارها الخطيرة والضارة.
- 40- وأدخل القانون أيضاً تعديلات على قانون الأسرة، تحظر على الأشخاص مغايري الهوية الجنسية تبني الأطفال أو أن يصبحوا آباء بالتبني.
- 41- وفي مجتمع يزداد فيه كره المثلية، يمكن أن يتعرض الأشخاص من غير المغايرين جنسياً للعنف، والاحتجاز غير القانوني، والاتهام زوراً بارتكاب نشاط إجرامي. وقد وُثق عددٌ من الحالات، في الشيشان مثلاً، حيث اتُهمت الشرطة وقوات الأمن بالشروع في ابتزاز أفراد مجتمع الميم الموسع واختطافهم وتعذيبهم.

خامساً - الملاحظات والتحديات الرئيسية في مجال حقوق الإنسان

ألف - حرية الرأي والتعبير

- 42- يضمن الدستور الروسي والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التي صدق عليها الاتحاد الروسي حرية الرأي والتعبير، وهي حرية تشكل حجر الزاوية لكل مجتمع مدني فعال وهي ضمانة في حد ذاتها لحماية الحقوق والحريات الأساسية الأخرى. غير أن الاتحاد الروسي، على مدى السنوات الـ 10 الماضية، فرض قيوداً على هذه الحقوق بإصدار أحكام تشريعية جديدة فضفاضة للغاية تجيز تفسيرها بطريقة تعسفية.
- 43- والتعديلات التي أُدخلت على القوانين الاتحادية "بشأن المعلومات وتكنولوجيا المعلومات وحماية المعلومات" و"بشأن وسائط الإعلام" التي يشار إليها مجتمعة باسم "قانون وسائط الإعلام التابعة للعملاء الأجانب"، في تشرين الثاني/نوفمبر 2017⁽³⁴⁾، إلى جانب القوانين المتعلقة بـ "الأخبار الزائفة"، و"التشهير بالقوات المسلحة"، و"الدعاية المعادية للمثليين"، و"الذكرى التاريخية"، و"التطرف"، و"الإرهاب" تُستخدم جميعها لتقييد الحق في حرية التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات تقييداً صارماً وتعسفياً.

1- مراقبة وسائط الإعلام

- 44- يُنظم القانون الاتحادي "بشأن وسائط الإعلام" وسائط الإعلام الروسية، وهو قانون كان يُنظر إليه وقت اعتماده في عام 1991 على أنه يعزز حرية هذه الوسائط. بيد أنه على مدى السنوات الـ 30 الماضية، عرف كل من موقف الحكومة والإطار القانوني تغييرات جذرية حدّت من حرية هذه الوسائط وحالت دون تعبيرها عن آراء ومواقف مستقلة تعددية ومتنوعة. فقد سُنت سلسلة من القوانين القاسية والتقييدية بشكل متزايد، ما أنهى فعلياً قدرة منافذ وسائط الإعلام المستقلة على النقاء، بما في ذلك وسائط الإعلام الإلكترونية، وعزز الهيمنة الحالية لوسائط الإعلام الخاضعة للحكومة.
- 45- وبحلول عام 2000، أصبحت وسائط الإعلام التقليدية، لا سيما التلفزيون، خاضعة إلى حد كبير لسيطرة الحكومة أو لملكية جهات أوليغارشية. وواجهت الوسائط المستقلة التحرشات والرقابة بشكل متزايد. وإلى جانب استهداف الوسائط المحلية، بدأت السلطات في عام 2014 في الحد من النفوذ الأجنبي

(33) انظر OL RUS 20/2023.

(34) انظر www.consultant.ru/document/cons_doc_LAW_283382/ (باللغة الروسية).

في هذه الوسائط بإدخال تعديلات على القانون. وبناء على ذلك، يتعين على أي شركة إعلامية أجنبية تعمل في الاتحاد الروسي أن تسجل نفسها بوصفها "وكيلاً أجنبياً"؛ ووسع تعريف "العميل الأجنبي" (35). لاحقاً ليشمل أي فرد، بمن فيهم الرعايا الروس، الذين تلقوا تمويلًا أجنبياً ونشروا معلومات، بما في ذلك عبر الإنترنت. وأمر جميع "العملاء الأجانب" بوسم جميع منتجاتهم على أنها من إنتاج "عميل أجنبي". ويجيز القانون أيضاً الحجب القضائي لأي موقع إلكتروني أو صفحة شخصية تحوي محتوى "غير مرغوب فيه". ويمكن أن يترتب على انتهاك القانون غرامات قاسية والمسؤولية جنائياً عن العود إلى الجريمة.

46- ويهدد هذا الإطار القانوني العدائي، إلى جانب الغرامات الكبيرة وتقلص فرص التمويل، وجود وسائط إعلام خارجية عن سيطرة الحكومة. ففي أيلول/سبتمبر 2021، نشر أكثر من 20 منفذاً إعلامياً روسيا رسالة مفتوحة تحت الرئيس بوتين على اعتماد تعديلات للتخفيف من الآثار الضارة للقانون على وسائط الإعلام. وأعقبته هذه المبادرة تعبئة أوسع نطاقاً دعت إلى إلغاء قانون العملاء الأجانب (36). غير أن مقتضيات القانونية اللاحقة زادت من درجة التعسف وعدم اليقين القانوني بإسقاطها شرط إثبات التمويل الأجنبي والاستعاضة عنه بمفهوم "التأثير الأجنبي" الأشد غموضاً.

2- إغلاق المؤسسات الإعلامية المستقلة

47- في اليوم الأول من غزو الاتحاد الروسي لأوكرانيا، أمرت الدائرة الاتحادية للإشراف على الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ووسائط الإعلام (روسكومناذور) جميع منافذ وسائط الإعلام باستخدام مصادر المعلومات الرسمية التي تقرها الدولة فقط عن الحديث عن "العملية الخاصة" في أوكرانيا. وبعد أربعة أيام، بدأت روسكومناذور حجب منافذ وسائط الإعلام التي لا تدعن لهذا الأمر (37). ومنذ ذلك الحين، حُجِبَ أكثر من 300 منفذ إعلامي. وفي الوقت نفسه، أُعلن بعض وسائط الإعلام مؤسسات "غير مرغوب فيها". واعتباراً من 31 تموز/يوليه 2023، بلغ عدد منافذ الإعلام "غير المرغوب فيها" ثمانية.

48- ومنذ عام 2019، عندما سُنَّ أول قانون بشأن "الأخبار الزائفة" وقانون التشهير، يجوز تغريم وسائط الإعلام لنشرها "عمداً معلومات غير دقيقة لها أهمية اجتماعية" أو لأنها أظهرت "عدم احترام السلطات". ويعني هذا الأمر أن الصحفيين والمحررين ووسائط الإعلام المستقلة غُرموا بمبالغ كبيرة بسبب تغطيتهم أحداثاً مثل الاحتجاجات الجماهيرية، أو تلك التي انتقدت السلطات. وكمثال على هذه الغرامات المتركمة، غُرم راديو سفوبودا في غضون عامين فقط بمبالغ بلغت 3 ملايين دولار. فأنتهى الراديو نشاطه في آذار/مارس 2022.

49- وأصبحت تغطية الحرب على أوكرانيا شبه مستحيلة بعد بدء العمل بتشريع صدر في عام 2022 يجيز الملاحقة الجنائية لنشر "معلومات كاذبة عمداً" عن العمليات العسكرية أو "التشهير" بالقوات المسلحة الروسية (38). وقد دفع مجرد الإعلان عن دخول هذا التشريع حيز النفاذ بعض وسائط الإعلام الروسية المستقلة إلى إنهاء نشاطها.

50- وفي 28 آذار/مارس 2022، أعلنت نوافيا غازيتا، وهي إحدى آخر مؤسسات وسائط الإعلام المستقلة في الاتحاد الروسي، أنها تلقت تحذيرين من روسكومناذور عرضاً ترخيصها للعمل للخطر، وهو

(35) OL RUS 2/2018.

(36) انظر

http://www.presidentsovet.ru/presscenter/news/vstrecha_vladimira_putina_s_chlenami_spch_9_de_kabrya_2021_goda_stenogramma_obnovlyaetsya/ (باللغة الروسية).

(37) انظر <https://t.me/genprocrf/1721> (باللغة الروسية).

(38) انظر OHCHR, "Russia: UN experts alarmed by 'choking' information clampdown", 12 March 2022.

ما أفضى إلى تعليقها أنشطتها. وفي خطاب عام، خلص رئيس تحريرها، الحائز على جائزة نوبل للسلام، ديمتري موراتوف، إلى أن "الإبادة الجماعية لوسائل الإعلام وصلت في روسيا إلى منتهاها. وقد تُركّ المواطنون الروس لوحدهم في مواجهة الدعاية الحكومية"⁽³⁹⁾.

51- وبعد أن أصبحت ظروف العمل الصحفي المستقل في الاتحاد الروسي ظروفاً لا تطاق، دخل القانون الاتحادي رقم FZ-277 حيز النفاذ في تموز/يوليه 2022، بحيث بدأ العمل بطائفة من الأسس التي تجيز تعليق أنشطة أي منفذ إعلامي لمدة ثلاثة أشهر أو إغلاقه بالكامل من دون قرار من المحكمة⁽⁴⁰⁾.

52- ووفقاً لمؤشر حرية الصحافة العالمي، انخفض ترتيب حرية الإعلام في البلد تسعة مراتب بعد غزوها لأوكرانيا. وبحلول صيف عام 2023، صُنّف الاتحاد الروسي في المرتبة 164 من أصل 180، وصُنفت حالة حرية الصحافة على أنها "خطيرة للغاية"⁽⁴¹⁾.

3- إسكات الصحفيين والصحفيين

53- ظل الاتحاد الروسي لفترة طويلة أحد أسوأ البلدان في العالم من حيث جرائم قتل الصحفيين، حيث احتل المرتبة العاشرة في المؤشر العالمي للإفلات من العقاب لعام 2021⁽⁴²⁾. ووفقاً للجنة حماية الصحفيين، قُتل 43 صحفياً بين عامي 2000 و2023، بمن فيهم صحفيون كانوا يغطون منطقة شمال القوقاز. وفقدت *نوفايا غازيتا* ما لا يقل عن ستة من صحفييها ومساهميها بسبب تقاريرهم. ولم تُوضح بعدُ ملاسبات⁽⁴³⁾. اغتيال الصحفيتين أنا بوليتكوفسكايا في عام 2006، وناتاليا إستيميروفا في عام 2009، وكذلك الاعتداء الجسدي العنيف ضد الصحفية يلينا ميلاشينا في تموز/يوليه 2023⁽⁴⁴⁾.

54- واستخدمت التحرشات خارج نطاق القضاء والاعتقالات ومجموعة متنوعة من الغرامات الإدارية الباهظة والتهم الجنائية لإسكات الصحفيين الروس. وصُنفت التقارير بشأن الاحتجاجات السلمية أو انتقاد السلطات، والمواد المتعلقة بالتوجه الجنسي والهوية الجنسية، والتحقيقات عن الفساد، والتقارير بشأن تضارب المصالح، وأعمال الجيش الروسي وغيرها من المواضيع على أنها أعمال متطرفة أو تبرر الإرهاب، ووجهت للصحفيين الذين غطوا مثل هذه الموضوعات تهم جنائية. وكثيراً ما تُستغل قوانين الابتزاز والتشهير والخصوصية لتقييد المحتوى الإعلامي وتجريم الصحفيين. وتُلق أيضاً تهم بحيازة المخدرات والخيانة والتجسس والانفصالية وإهانة المسؤولين الحكوميين، وهي أمور تقضي إلى قمع الصحافة المستقلة.

55- ويسلط اتهام مراسل صحيفة *وول ستريت جورنال* إيفان غيرشكوفيتش بالتجسس الضوء على تزايد عمليات اعتقال الصحفيين وغيرهم بتهمة التجسس أو الخيانة في الآونة الأخيرة⁽⁴⁵⁾. وهذه تهم خطيرة تترتب عليها عقوبات بالسجن لفترات طويلة، ناهيك أن محاكمة المتهمين تجري خلف أبواب مغلقة، وهو ما يحول

International Press Institute, "Dmitry Muratov: Russia faces total eradication of independent journalism", 9 September 2022. (39)

انظر <https://482-fz.rkn.gov.ru/docs/277.pdf> (باللغة الروسية). (40)

انظر <https://rsf.org/ar/country/russia>. (41)

<https://cpj.org/reports/2021/10/killers-of-journalists-still-get-away-with-murder/#index>. (42)

CAT/C/RUS/CO/6، الفقرة 28. (43)

OHCHR, "Russia: UN experts dismayed at violent attack against journalist Yelena Milashina and lawyer Alexander Nemov in Grozny", 7 July 2023. (44)

انظر OHCHR, "Russia: Gershkovich's arbitrary detention is an attack against independent journalism, say UN experts", 17 July 2023. (45)

دون رقابة عمومية عليها. ووفقاً للبيانات المتاحة، أُدين 16 شخصاً بتهم مماثلة في عام 2022، وُفتح ما لا يقل عن 24 دعوى جنائية. وفي الأشهر السبعة الأولى من عام 2023، أتهم 80 شخصاً بالخيانة.

56- وبسبب هذه المخاطر، اضطر العديد من الصحفيين إلى العيش في المنفى. وأفادت منظمة حرية الشبكة أن ما لا يقل عن 1 000 صحفي غادروا الاتحاد الروسي في عام 2022 بسبب إغلاق وسائل الإعلام المستقلة والتهديد بملاحقتها جنائياً والقيود المفروضة على هذه المهنة⁽⁴⁶⁾.

4- تجريم التعبير السلمي المناهض للحرب

57- أفضت الصياغة الفضفاضة والغامضة وغير الدقيقة للمادة 207-3 من القانون الجنائي إلى اعتقال العديد من معارضي الحرب على أوكرانيا بشكل تعسفي، وإصدار أحكام بالسجن غير متناسبة بسبب ممارسة هؤلاء المشروعة لحقهم في حرية التعبير. وأليكسي غورينوف هو أول من حكم عليه بالسجن سبع سنوات، بموجب هذه المادة، في تموز/يوليه 2022. وسبق أن استعرض الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي هذه القضية ودعا إلى الإفراج عنه فوراً. ولاحظ الفريق العامل أن غورينوف سلط الضوء على الأثر الضار للحرب ودعا إلى إنهائها. وأضاف الفريق العامل أن حظر هذا النوع من الخطاب يعني "قلب العهد [الدولي] [الخاص بالحقوق المدنية والسياسية] رأساً على عقب، لا سيما مادته (1)20، التي تنص على أن "تُحظر بالقانون أية دعاية للحرب"⁽⁴⁷⁾.

58- وفي الاتحاد الروسي، تُحظر جميع التصريحات المناهضة للحرب أو السلام مع أوكرانيا. فقد أُجبر اللاما الأعلى لجمهورية كاليفورنيا، وهو زعيم ديني عارض الحرب علناً، على التخلي ومغادرة البلد. وأضيف اسمه إلى سجل "العملاء الأجانب" في كانون الثاني/يناير 2023.

59- وفتحت السلطات الروسية ما لا يقل عن 38 قضية جنائية ضد صحفيين بموجب المادة 207-3 ("الأخبار الزائفة")، وسبع قضايا بموجب المادة 280-3 ("التشهير بالقوات المسلحة") من القانون الجنائي بسبب تقارير عن "مناهضة الحرب"⁽⁴⁸⁾. ومن المحتمل أن يكون العدد الفعلي للصحفيين الذين جرت محاكمتهم أعلى، إذ استُخدمت أكثر من 50 مادة من القانون الجنائي لاتهام أفراد بمختلف الأعمال المناهضة للحرب. وصدرت في حق الصحفيين أحكام بالسجن لفترات طويلة لنشرهم "معلومات كاذبة عن عمد" عن القوات المسلحة الروسية.

5- رقابة الإنترنت

60- بعد استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والإنترنت لتعبئة المتظاهرين خلال النشاط المدني والسياسي في عامي 2011-2012، أصدرت السلطات الروسية تشريعاً سعى إلى السيطرة على الفضاء الإلكتروني، ترتب عليه قمع حرية التعبير عبر الإنترنت. واعتمد أول قانون بشأن حجب المواقع (القانون الاتحادي رقم FZ-139، المؤرخ 28 تموز/يوليه 2012، المعدل للقانون الاتحادي بشأن حماية الأطفال من المعلومات الضارة بصحتهم ونموهم)، وبدء العمل بسجل الموارد المحظورة في الاتحاد الروسي في عام 2012. وفي وقت لاحق، أُجيز لروسكومناذور، بموجب القانون الاتحادي رقم FZ-398، المؤرخ 28 كانون الأول/ديسمبر 2013، المعدل للقانون الاتحادي بشأن المعلومات وتكنولوجيا المعلومات

(46) انظر <https://drive.google.com/file/d/1RiYPt8dkQAOYW6Yz4cO9LP9oChbVeqSd/view> (باللغة الروسية).

(47) A/HRC/WGAD/2022/78.

(48) انظر

www.article19.org/wpcontent/uploads/2023/04/Russia_JointUPRSubmission_JFJ_OVD_A19_Ac.cess_Final-.pdf

وحماية المعلومات، حجب المواقع التي تحوي دعوات إلى "أعمال الشغب الجماعية" والمعلومات "المتطرفة" فوراً، من دون قرار من المحكمة. وكُلف روسكوماندزور أيضاً بمراقبة ومنع ما يسمى "الدعاية المثلية" فيما يتعلق بالقوانين الجديدة التي اعتمدت في عام 2022 وتستهدف مجتمع الميم الموسع.

61- وأفاد روسكوماندزور، وهو مشروع مستقل لمراقبة ممارسة الحريات عبر الإنترنت، أن الاتحاد الروسي حظر في المتوسط 4 900 موقعاً أسبوعياً في عام 2022؛ وفي الأشهر الستة الأولى من غزو أوكرانيا، حظر حوالي 7 000 موقعاً نشر معلومات عن الحرب. وحجب روسكوماندزور أو حذف منشوراتها من أكثر من 190 000 صفحة على الإنترنت، بما في ذلك 125 000 صفحة عن "العملية العسكرية الخاصة"⁽⁴⁹⁾. وفي البداية، كان بالإمكان التحايل على هذا الحجب باستخدام الشبكات الافتراضية الخاصة وغيرها من تقنيات ستر الهوية التي تخفي هويات مستخدمي الإنترنت. وسرعان ما بادرت الحكومة إلى حجبها أيضاً.

62- وفي حزيران/يونيه 2023، أعلنت السلطات عن خطط لإطلاق "إنترنت محمي" يتكون من مواقع شبكية "آمنة"، تتوافق تماماً مع القانون الروسي. فوفقاً لنائب بمجلس الدوما، أندريه سفينتنسوف، سيتعين على الروس الراغبين في النفاذ إلى هذه الشبكة تسجيل أنفسهم بجوازات سفرهم، وهو ما يسمح للسلطات بتحديد هوية أي مستخدم.

63- وبدلاً من ضمان وظيفة الإنترنت ومواقع الشبكات الاجتماعية، باعتبارهما وسيلة هامة للتواصل والمعلومات والمنتديات العمومية المفتوحة، أنشأت التطورات الأخيرة بيئة إنترنت تسيطر عليها الدولة الروسية. وتنتهك آليات مراقبة الإنترنت وإغلاق منصات الإنترنت الأجنبية حق الأفراد في التماس المعلومات وتلقيها ونقلها، وهو ما يعزلهم عن المصادر الدولية ويعيق تدفق المعلومات من دون حواجز.

6- تطبيق قوانين مكافحة الإرهاب والتطرف والذاكرة التاريخية

- 64- تُستخدم قوانين مكافحة الإرهاب⁽⁵⁰⁾. والتطرف والذاكرة التاريخية للحد من حرية التعبير⁽⁵¹⁾.
- 65- ويدخل القانون الاتحادي رقم 114-FZ المؤرخ 25 تموز/يوليه 2002 "بشأن مكافحة النشاط المتطرف" ضمن إطار مجموعة معقدة للغاية من اللوائح المستخدمة لمحاكمة المتهمين بالتطرف⁽⁵²⁾. ويحوي تعريف القانون للتطرف قائمة طويلة من "الأنشطة المتطرفة" التي تم توسيع نطاقها تدريجياً⁽⁵³⁾. وسبق أن انتقدت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان ولجنة البندقية التابعة لمجلس أوروبا⁽⁵⁴⁾. اتساع نطاق هذا التعريف وعمومه. وحُظر عدد من المنظمات باعتبارها متطرفة، مثل شهود يهوه ومؤسسة مكافحة الفساد.
- 66- وتُستخدم المادة 282 من القانون الجنائي للمعاقبة على "التحريض على الكراهية" ضد الفئات الاجتماعية، مثل "السلطات" أو "وكالات إنفاذ القانون"، ويجوز تطبيقها بعد فرض عقوبة إدارية مسبقة على الجريمة نفسها. واستُخدم القانون لإسكات الانتقادات، وخنق صوت المعارضة، ومقاضاة الصحفيين

(49) انظر <https://rkn.gov.ru/news/rsoc/news74616.htm> and <https://roskomsvoboda.org/post/gp-187-ugolovok/>

(50) في عام 2022، أُدين 274 شخصاً بموجب المادة 205-2 من القانون الجنائي، بتهمة "التحريض على الإرهاب أو تبرير الإرهاب".

(51) وفقاً لمركز سوفي، اتهم 255 شخصاً على أساس غير سليمة بالتطرف أو ارتكاب جرائم لها صلة بالتطرف في عام 2022. انظر www.sova-center.ru/en/misuse/reports-analyses/2023/05/d47038/#_Toc135301603.

(52) Nußberger, *Report on Russia's Legal and Administrative Practice*

(53) انظر [www.venice.coe.int/webforms/documents/default.aspx?pdffile=CDL-REF\(2012\)012-e](http://www.venice.coe.int/webforms/documents/default.aspx?pdffile=CDL-REF(2012)012-e)

(54) انظر CCPR/C/RUS/CO/8، الفقرات 30-33،

و [https://www.venice.coe.int/webforms/documents/?pdf=CDL-AD\(2012\)016-e](https://www.venice.coe.int/webforms/documents/?pdf=CDL-AD(2012)016-e)

ونشطاء المجتمع المدني⁽⁵⁵⁾. وبدلاً من ذلك، أتهمت الشعوب الأصلية والأقليات الأخرى التي تسعى إلى تعزيز لغتها أو هويتها بتعزيز "الكراهية" تجاه الإثنية الروسية.

67- وبينما يميز القانون الروسي بين الإرهاب والتطرف، يظل غير واضح بما يكفي. وفي الممارسة، صُنفت البيانات والمنظمات بشكل تعسفي على أنها متطرفة أو إرهابية⁽⁵⁶⁾. ويتضمن كلا القانونين بعض الأحكام المتشابهة ويفرضان مجموعة واسعة من القيود على الممارسة المشروعة لحقوق الإنسان. ويمكن أن تبلغ العقوبات حد السجن المؤبد. وخلصت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان إلى أن قانون الإرهاب لعام 2006 غامض وفضفاض ويفتقر إلى أسس مبررات الضرورة أو التناسب، وأنه ينبغي أن يكون متوافقاً تماماً مع التزامات الدولة الدولية في مجال حقوق الإنسان⁽⁵⁷⁾.

68- وفي عام 2020، أُدرجت التعديلات على الدستور الروسي في القانون مفهوم "الحقيقة التاريخية" التي يجب على الاتحاد الروسي "حمايتها". وُرفِع مستوى تجسيد الانتصار في الحرب العالمية الثانية وإضفاء الشرعية على الاضطهاد الجماعي "لأعداء الدولة" إلى مصاف إيديولوجية الدولة. ونتيجة لذلك، تنص الدولة بقوة على روايات التاريخ الرسمية، وتطمس الحقيقة، وتقاضي من يحملون آراء مخالفة. وفي هذا الصدد، يُنظر إلى محاكمة المؤرخ يوري ديميترييف، والحكم عليه 13 سنة سجنًا، على أنه جزء من جهد مستمر لنزع الشرعية عن عمله الطويل الأمد في البحث، وزيادة الوعي بالفظائع التي ارتكبت في الحقبة السوفيتية تحت حكم جوزيف ستالين⁽⁵⁸⁾.

69- وزاد عدد الملاحقات الجنائية بمزاعم "رد الاعتبار للنازية" إذ رُفعت 23 قضية جنائية جديدة في الأشهر الستة الأولى من عام 2023 لوحده. وتحظر المادة 354-1 من القانون الجنائي بشأن "رد الاعتبار للنازية" في الواقع أي بحث أو نقاش نقدي عن الاتحاد السوفياتي. فقد استُخدمت لمقاضاة التصريحات التي تختلف عن التفسير الرسمي للحرب العالمية الثانية أو الحرب الحالية على أوكرانيا. وفي آذار/مارس 2023، فُتح تحقيق جنائي ضد منظمة ميموريال، وهي منظمة لحقوق الإنسان، بتهمة "رد الاعتبار للنازية" على أساس أن قاعدة بياناتها عن ضحايا القمع السياسي السوفياتي حوت، من بين ملايين السجلات، ثلاثة متعاونين مع ألمانيا النازية⁽⁵⁹⁾، وهو خطأ بادرت المنظمة إلى تصحيحه.

7- اضطهاد الشخصيات الثقافية

70- تستخدم الدولة مجموعة متنوعة من الأساليب للسيطرة على التعبير الفني وتثبيط الشخصيات الثقافية المعارضة لها سياسياً، بما في ذلك اللجوء إلى الملاحقات القضائية الإدارية أو الجنائية بدوافع سياسية؛ وإلغاء العروض؛ والطرْد؛ وزيادة سيطرة الدولة على المؤسسات الثقافية. ويشمل سجل "العملاء الأجانب" عدداً كبيراً من الفنانين والكتاب والموسيقيين والمنتقنين وغيرهم من الشخصيات الثقافية، الذين اضطروا العديد منهم، نتيجة لذلك، إلى العيش في المنفى، بينما يواجه آخرون محاكمات جنائية.

71- ومن الأمثلة على ذلك ليا أخيندركوفا، التي يبلغ عمرها 85 عاماً، وهي إحدى أشهر الممثلات في البلاد، بحيث أُغيت عروضها في مسرح سوفريمينيك بسبب تعليقاتها المناهضة للحرب. واعتُقلت المخرجة

Maria Kravchenko, "Inappropriate enforcement of anti-extremist legislation in Russia in 2022", (55) SOVA Center, 2023 و SOVA Center, "Misuse of anti-extremism", news releases, 2023.

AL RUS 2/2022 (56)

CCPR/C/RUS/CO/8، الفقرتان 18 و 19. (57)

AL RUS 10/2020 (58)

AL RUS 7/2023 (59)

زينيا بيركوفيتش، وهي ناقدة صريحة للحرب، والكاتبة المسرحية سفيتلانا بيتريتشوك في أيار/مايو 2023 بتهمة "تبرير الإرهاب" فيما يتعلق بمسرحيتهما "فينيست، الصقر الشجاع"، التي حازت إحدى الجوائز. ويُزعم أن الشرطة عذبت الشاعر أرتيوم كامارين بعد أن قرأ شعره المناهض للحرب علناً في أيلول/سبتمبر 2022. فقد اعتُقل ووجهت إليه تهمة "التحريض على الكراهية أو العدوانية مع التهديد بالعنف"، ويواجه حالياً عقوبة بالسجن مدتها ست سنوات.

8- استخدام الدعاية والمعلومات المضللة

72- منذ شباط/فبراير 2022، ما فتئت السلطات الروسية تبت دعاية تبرر الحرب ضد أوكرانيا بأنها "رد قسري على تهديد وشيك من أوكرانيا"، واستخدمت لذلك خطاب التحريض على الكراهية والعنف ضد الأوكرانيين. ويشمل ذلك حيونة الشعب الأوكراني، ورفض وجود أوكرانيا دولة لها مجموعتها الوطنية أو ثقافتها الخاصة.

73- وبدأت المدارس في جميع أنحاء الاتحاد الروسي بتنظيم حصص "المحادثات الهامة"، وهي دروس ترمي إلى نشر آراء الحكومة بشأن الحرب وإدانة الأنشطة المناهضة للحرب. ويتعرض الأطفال الذين يرفضون حضور هذه الدروس وآباؤهم للضغط والتحرش؛ فعلى سبيل المثال، استجوبت الشرطة الروسية طالبة في الصف الخامس تقيم في موسكو اختارت عدم حضور هذه الدروس، وأُتهمت والدتها بعدم الوفاء بواجباتها الأبوية، وفتشت منزلها. ومنذ 20 شباط/فبراير 2023، تبت القناة التلفزيونية الاتحادية الأولى هذه "المحادثات الهامة". وفي آذار/مارس 2023، عقدت المدارس في عدة مناطق دروساً حول "الأخبار الزائفة"، بحيث يجري حث الطلاب على عدم الثقة في تقارير السلطات الأوكرانية بشأن عدد الجنود الروس القتلى. وتمارس السلطات أشكالاً مختلفة من الضغط على المدرسين الذين يرفضون تنظيم مثل هذه الدروس، بما في ذلك العقوبات التأديبية. وفُصل ما لا يقل عن 19 مدرساً و27 أستاذاً جامعياً بسبب موقفهم المناهض للحرب⁽⁶⁰⁾.

74- ونشرُ الدولة وتأييدها الدعاية للحرب والتحريض على الكراهية ممارسةً تتعارض مع المادتين 19 و20 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

باء - حرية التجمع السلمي

75- نُظمت احتجاجات واسعة النطاق في جميع أنحاء الاتحاد الروسي في أوائل عام 2021 بعد اعتقال المعارض أليكسي نافالني والحكم عليه. ووفقاً للمفوضية، اعتُقل 1 400 متظاهر في يوم 2 شباط/فبراير 2021 وحده. ووفقاً لمجموعة أوفيدي - إنفو الإخبارية، التي تتابع عمليات التوقيف والاعتقال خلال الاحتجاجات التي اندلعت في الاتحاد الروسي، تجاوز العدد الإجمالي للاعتقالات 17 600 بين كانون الثاني/يناير وآذار/مارس 2021. واستمرت أيضاً على نطاق واسع عمليات اعتقال واحتجاز متظاهرين سلميين في الغالب في الأسابيع التي أعقبت هجوم روسيا المسلح الواسع النطاق على أوكرانيا: احتُجز أكثر من 20 000 شخص بين شباط/فبراير 2022 وحزيران/يونيه 2023 لمشاركتهم في الاحتجاجات المناهضة للحرب، وُرُفعت أكثر من 600 دعوى جنائية ضد المشاركة في "النشاط المناهض للحرب"⁽⁶¹⁾.

76- واستمر تشديد القيود القانونية على الاحتجاجات السلمية. وفرضت غرامات باهظة على من دعوا إلى الاحتجاج ضد الحرب. وتجاوز محاكمة من عاود الجريمة جنائياً بعقوبات بالسجن قد تصل إلى

(60) معلومات مشتركة من منظمات غير حكومية قدمتها إلى الاستعراض الدوري الشامل للاتحاد الروسي.

(61) OVD-Info, "Wartime repressions report", 2 August 2023.

خمس سنوات. وغُرم متظاهرون لعرضهم ورقة بيضاء عليها ثماني علامات نجمية، فُسرت على أنها تعني "لا للحرب" باللغة الروسية.

77- وأثارت آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لسنوات عديدة شواغلها بشأن القيود المفروضة في الاتحاد الروسي على حرية التجمع وعنف الشرطة ضد المتظاهرين السلميين⁽⁶²⁾. ولم تختلف مقارنة الأجهزة الأمنية تجاه المتظاهرين المناهضين للحرب في عامي 2022 و2023، كما يظهر ذلك من لقطات عن العمليات العنيفة التي شنتها الأجهزة الأمنية خلال الاحتجاجات السلمية، وهي أمور حظيت باهتمام العالم. وقد أصيب العديد من المتظاهرين؛ ففي يوم واحد فقط، خلال احتجاجات 6 آذار/مارس 2022، وُتقت 34 حالة من ضرب الأجهزة الأمنية للمتظاهرين⁽⁶³⁾. وبين 24 شباط/فبراير و31 تموز/يوليه 2022، وُتقت 415 حالة انتهاك باستخدام الشرطة القوة ضد المتظاهرين السلميين المناهضين للحرب. وعلاوة على ذلك، تلقت المقررة الخاصة تقارير موثوقة وادعاءات عن أن الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون مارسوا التعذيب والعنف الجنسي والاعتصاب والتهديد بالاعتداء جنسياً على النساء والرجال على السواء. ولم يُتحقق رسمياً من هذه الحالات. واستُخدم الاحتجاز القسري في المصحات النفسية لإسكات المعارضين، مثل المتظاهر السلمي، ألكسندر غابيشيف، وهو شامان من جمهورية ساخا (ياقوتيا).

78- وأكثر من نصف الذين اعتُقلوا بسبب نشاطهم السلمي المناهض للحرب من النساء، اللائي يمكن أن يواجهن العنف الجنساني والتحرش والترهيب أثناء مواجهة مسؤولي إنفاذ القانون. وبسبب تعبئة العديد من الرجال، حُمِلت بعض النساء مسؤوليات أسرية إضافية، وهو ما قد يجعلهن أشد ضعفاً أثناء الاحتجاز. وكانت التعبئة القسرية في سيبيريا عدوانية بشكل خاص. وشاركت الصحفية والناشطة في مجال حقوق الإنسان، ناتاليا فيلونوفا، من جمهورية بورياتيا بسيبيريا، في حدث مناهض للتعبئة. واعتُقلت بشكل تعسفي وأودعت رهن الحبس الاحتياطي في تشرين الثاني/نوفمبر 2020، وأُرسل ابنها المراهق ذو الإعاقة إلى منشأة مؤسسية ضد رغبتها. وتشير الإحصاءات المتعلقة بالخسائر العسكرية في الاتحاد الروسي حسب كل منطقة إلى أن عدد الجنود الذين قتلوا من جمهوريات سيبيريا ذات الكثافة السكانية المنخفضة أعلى بعدة مرات من الخسائر في منطقة موسكو على سبيل المثال.

79- ونُظمت احتجاجات كبيرة في باشكورتوستان في 20 أيار/مايو 2023، بسبب مخاوف بيئية. ومع ذلك، لا تتسامح السلطات الروسية في كثير من الأحيان حتى مع الاحتجاجات البيئية السلمية، بما في ذلك تلك التي تشكك في مشاريع البناء والبنية التحتية، والتلوث الصناعي، والتدهور البيئي.

80- وتتزايد القضايا الجنائية ضد المدافعين عن البيئة والناشطين. ففي الأشهر الخمسة الأولى من عام 2023، رُفعت قضايا جنائية ضد أربعة نشطاء بيئيين، وتعرض أكثر من 70 شخصاً للاعتداء والاعتقال والملاحقة الإدارية والجنائية⁽⁶⁴⁾.

جيم - حرية تكوين الجمعيات

81- بالرغم من الضمانات الدستورية، فُتد بشدة الحق في تكوين الجمعيات والانضمام إليها والمشاركة فيها في الاتحاد الروسي. ومن بين طائفة تأثيرات، أفضت هذه القيود إلى عزل قسم كبير من المجتمع المدني الروسي. ومُنعت المنظمات غير الحكومية الروسية من المشاركة على الصعيد الدولي، لأن

(62) CCPR/C/RUS/CO/8.

(63) Human Rights Watch, "Russia: brutal arrests and torture, ill-treatment of anti-war protesters", 9 March 2022.

(64) Eco-Crisis Group, "2022 review", 27 May 2023 (باللغة الروسية).

الحكومة وصفت شركاءها الأجانب بأنهم "منظمات غير مرغوب فيها" أو "عملاء أجانب"، وهو ما يجرم في الواقع هذه الروابط العابرة للحدود.

82- ويشمل استهداف نشطاء المجتمع المدني في الاتحاد الروسي تزوير القضايا الجنائية، والتحرش بهم على القنوات التلفزيونية الرسمية للدولة، والتشهير بهم وبأقاربهم، وغير ذلك من وسائل الوصم. وقد نشأ عن هذه الأساليب الشعور بالخوف والرغبة بين المدافعين عن حقوق الإنسان.

83- وأفضى تطبيق قانون العملاء الأجانب إلى فرض غرامات إدارية، ونفقات مالية، وقيود على أنشطة المنظمات غير الحكومية، واتخاذ إجراءات جنائية ضدها. وحلَّ العديد من المنظمات لانتهاكها الشروط المطبقة على "العملاء الأجانب"، أو اضطرت إلى إنهاء نشاطها بنفسها لعدم قدرتها على دفع الغرامات أو لتفادي عقوبات جديدة.

1- الإغلاق القسري لمنظمات حقوق الإنسان

84- أُجبرت منظمات حقوق الإنسان على إنهاء أنشطتها في جميع أنحاء الاتحاد الروسي. ففي عام 2019، أنهى مركز دعم الشعوب الأصلية في الشمال أنشطته بعد نعته بأنه "عميل أجنبي" في عام 2015. فقد كان المركز يعمل على حماية حقوق الشعوب الأصلية في سيبيريا وشمال روسيا والشرق الأقصى، وحصل على اعتماد الأمم المتحدة. ومنذ عام 2022، أغلقت الحكومة قسراً تسع منظمات من منظمات المجتمع المدني على الأقل، بما في ذلك المؤسسة الخيرية "سفير"، التي كانت تقدم المساعدة القانونية والاجتماعية لأفراد مجتمع الميم الموسع، ومركز سوفيا، الذي أجرى أبحاثاً اجتماعية ركزت على موضوعي القومية والعنصرية في الاتحاد الروسي. وما تزال عالقة قضية الحل القسري لمنظمة الإنسان والقانون، وهي منظمة حقوق الإنسان الوحيدة المسجلة في جمهورية ماري إيل. وأتهمت هذه المنظمات بارتكاب ما يُدعى "انتهاكات جسيمة لا يمكن تصحيحها"، والتي قد تشمل المشاركة في فعاليات عبر الإنترنت، وحضور جلسات المحاكم، وإرسال طلبات إلى مسؤولي الدولة في مناطق أخرى، والحصول على المركز الاستشاري لدى الأمم المتحدة في حال منظمة الإنسان والقانون. وأغلقت ثلاث منظمات من أكثر المنظمات احتراماً في الاتحاد الروسي - ميموريال (الحائزة جائزة نوبل للسلام لعام 2022)، ومجموعة موسكو هلسنكي، ومركز ساخاروف.

2- معاملة المعارضة السياسية

85- في السنوات الأخيرة، حدَّ الاتحاد الروسي إلى حد كبير من أنشطة السياسيين والأحزاب السياسية المعارضة، بما في ذلك تسجيلهم مرشحين للمناصب العمومية، والنفوذ إلى وسائل الإعلام، وتنظيم حملاتهم السياسية، ومشاركتهم في الانتخابات. ومنذ شباط/فبراير 2022، أصبح استهداف أعضاء المعارضة السياسية علنياً بشكل أكبر. وينشر الموقع الإلكتروني لحزب يابلوكو دائع الصيت في الاتحاد الروسي ملخصاً يومياً عن احتجاز أعضائه في جميع أنحاء البلد، وسرد مثلاً 26 عملية تفتيش لمكاتب الحزب واتهام 33 عضواً من أعضاء الحزب أو أنصاره بتهمة "التشهير بالقوات المسلحة"⁽⁶⁵⁾.

86- وفي عام 2022، حوكم 513 شخصاً بتهم لها دوافع سياسية، ورُفعت 198 قضية جديدة في عام 2023. وتشير التقديرات إلى أنه منذ عام 2003، حوكم 3 045 شخصاً جنائياً بتهم لها دوافع سياسية. وأدانته جهات عبر العالم، بما في ذلك مختلف المكلفين بولايات الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، الملاحقة الجنائية لشخصيات معارضة معروفة، مثل أليكسي نافالني، وفلاديمير كارا مورزا،

(65) انظر www.yabloko.ru/war-against-yabloko (باللغة الروسية).

وإيليا ياشين. وفي تموز/يوليه 2023، أيد الحكم الصادر في حق السيد كارا مورزا بالسجن 25 سنة بتهمة الخيانة⁽⁶⁶⁾، وفي آب/أغسطس 2023، أيد أيضاً الحكم الصادر في حق السيد نافلني بالسجن 19 سنة بتهمة التطرف. وتثير كلتا القضيتين مرة أخرى شواغل بشأن استخدام نظام المحاكم أداةً لأغراض سياسية⁽⁶⁷⁾.

دال - استقلال السلطة القضائية وضمانات المحاكمة العادلة

1 - استقلال السلطة القضائية

87- وفقاً للدستور، المحاكم وحدها تقيم العدالة، وتقرر أمورها بنفسها، وهي مستقلة عن السلطتين التشريعية والتنفيذية. غير أن نظام اختيار القضاة وتعيينهم وترقيتهم وتأديبهم وفصلهم يبطل استقلال السلطة القضائية⁽⁶⁸⁾. فقد تضمنت التعديلات الدستورية في تموز/يوليه 2020 عموم السلطات المخولة للرئيس لتعيين القضاة وغيرهم من الأعضاء في المحكمة الدستورية والمحكمة العليا وجميع المحاكم الاتحادية. ووسعت سلطة الرئيس أيضاً لبدء عملية إقالة القضاة وغيرهم من أعضاء محاكم الاستئناف والنقض، وتعيين المدعي العام والمدعين العامين وإقالتهم.

88- وعدم وجود سلطة قضائية مستقلة وتسييسها⁽⁶⁹⁾. وفسادها⁽⁷⁰⁾. من العوامل الرئيسية التي تسهم في تقويض حماية حقوق الإنسان في البلد. وتتأثر عملية تعيين القضاة وفصلهم تأثراً شديداً بالجهات السياسية الفاعلة، بينما يواجه القضاة في كثير من الأحيان ضغوطاً وتدخلات في قراراتهم، لا سيما في القضايا البارزة أو الحساسة سياسياً. وتُظهر أكثر الحالات انتشاراً، وتشمل غالباً معارضين سياسيين أو ناشطين أو تهديدات متصورة لمصالح الدولة، نمطاً من النتائج المحددة سلفاً، ما يدفع العديد من الجهات المراقبة إلى استنتاج وجود دوافع سياسية لذلك⁽⁷¹⁾. وفي إطار السيطرة الرأسيّة هذا، يعمل القضاء جهازاً قمعياً بدلاً من هيئة مستقلة يمكن للأفراد اللجوء إليها، ويحول دون أخذ الضحايا بخيار المساءلة.

89- ونتيجة لذلك، أفضى انعدام المساءلة هذا إلى استئناف العديد من القضايا أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان؛ لكن وبالنظر إلى أن الاتحاد الروسي لم يعد منذ 16 أيلول/سبتمبر 2022 طرفاً في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، أصبح اللجوء إلى المحكمة غير متاح. وهناك تخوف متزايد من أن يفرض عزل البلد عن هذه الهيئة الهامة إلى تعزيز ثقافة الإفلات من العقاب، لأن انتهاكات حقوق الإنسان لا تترتب عليها أي عواقب بالنسبة للدولة أو فرادى مرتكبيها. وقد كانت المحكمة الأوروبية سييلاً هاماً للانتصاف، وشجعت على إحداث تغييرات إيجابية. ومن خلال سلسلة من الأحكام، سُلط الضوء أيضاً على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبت في الشيشان.

(66) انظر www.ohchr.org/en/press-releases/2023/07/russia-kara-murzaz-continued-detention-threatens-his-life-and-violates-his

(67) انظر <https://www.ohchr.org/ar/statements/2023/08/comment-un-human-rights-chief-volker-turk-new-sentence-imposed-russian>

(68) CCPR/C/RUS/CO/8، الفقرة 24.

(69) انظر www.svoboda.org/a/30266219.html (باللغة الروسية).

(70) CCPR/C/RUS/CO/8، الفقرة 25.

(71) انظر <https://www.ohchr.org/ar/press-releases/2023/04/comment-un-human-rights-chief-volker-turk-sentencing-vladimir-kara-murza>

-2 ضمانات المحاكمة العادلة

90- تشمل السمات المميزة للمحاكمة العادلة الحق في المثل أمام المحكمة، والتمتع بمحاكمة علنية سريعة أمام محكمة مستقلة ومحايدة، والاستعانة بمحام يختاره المتهم بنفسه، أو بمحام تنتجه المحكمة مجاناً. ومن الأمور الأساسية أيضاً الحق في قرينة البراءة حتى يثبت العكس، والحق في عدم إجبار المتهم على الشهادة ضد نفسه. وبالرغم من أن هذه الحقوق الإجرائية للمدعى عليهم منصوص عليها في القانون المحلي، فهي تُتجاهل على نطاق واسع في الممارسة في المحاكم الجنائية في المحاكم الروسية.

91- وتشمل التحديات الرئيسية حرمان الشخص من الاستعانة بمحام يختاره بنفسه؛ ورفض فتح تحقيق في مزاعم التعذيب وسوء المعاملة أثناء الاحتجاز؛ وانتزاع الاعترافات قسراً؛ ورفض استدعاء شهود الدفاع للإدلاء بشهادتهم؛ ورفض الأدلة التي تجمعها جهات مستقلة باعتبارها غير موثوقة. وأحكام البراءة نادرة: ففي عام 2022، تمت تبرئة 0,4 في المائة فقط من المتهمين أو أنهيت الإجراءات الجنائية ضدهم، وظل هذا الرقم ثابتاً على مدى العقدين الماضيين. ووفقاً للمعلومات المتاحة على الموقع الشبكي للإدارة القضائية للمحكمة العليا، لم ينجح غير 0,2 في المائة من دعاوى الطعون، بينما أُلغيت 45 في المائة من أحكام البراءة التي استأنفها المدعون العامون.

92- ورغم أن انتهاكات الحق في محاكمة عادلة شائعة في القضايا الجنائية، غير أن ثمة ضمانات أقل للمحاكمة العادلة في القضايا الإدارية⁽⁷²⁾. ففي الإجراءات الإدارية، لا يوجد مدع عام، وليس للمتهم حق تلقائي في الاستعانة بمحام، ويقرر القاضي ما إذا كان يجب التدقيق في الأدلة وكيفية التحقق منها بالكامل. وأظهر رصدٌ للإجراءات في قضايا "التشهير" بالقوات المسلحة الروسية بموجب المادة 3-3-20 من القانون الإداري تحيزاً للقضاة ضد الدفاع؛ فعلى سبيل المثال، رُفضت أغلب طلبات الدفاع التي سعت إلى تحديد ملاسبات القضية⁽⁷³⁾.

93- وغالباً ما يكون إصدار الأحكام الإدارية بداية لما يسمى "الدوامة": سلسلة من الاعتقالات التعسفية إلى أن توجه تهمة جنائية ملفقة ضد الضحية، باستخدام التعذيب أو غيره من الممارسات القسرية في كثير من الأحيان للحصول على "اعتراف". ويفضي الافتقار إلى آليات مستقلة للرقابة والإبلاغ والتحقيق إلى إدامة الإفلات من العقاب على هذه الجرائم الخطيرة⁽⁷⁴⁾. وقضية أناتولي بيريزيكوف، الناشط المناهض للحرب، الذي توفي أثناء احتجازه في عام 2023، بعد تعرضه للتعذيب لانتزاع "اعترافه"، مثالٌ واضح في هذا الصدد⁽⁷⁵⁾. فقد أُجبرت محاميته، إيرينا غاك، على مغادرة البلد مع أسرتهما بسبب الخطر الشديد الذي واجهته بسبب حيازتها صوراً تثبت تعرض السيد بيريزيكوف للتعذيب.

-3 اضطهاد المحامين

94- ينص القانون والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، بما فيها المادتان 9 و14 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، على أهمية المحامين في حماية حقوق الإنسان وإسهامهم في الحفاظ على إقامة العدل بشكل منصف.

(72) Amnesty International, "Russia: under the 'Eye of Sauron': persecution of critics of the aggression against Ukraine", 20 July 2023.

(73) Citizens' Watch, "Administrative prosecution for an anti-war stance: trial monitoring", Saint Petersburg, 2023.

(74) معلومات مشتركة من منظمات غير حكومية قدمتها إلى الاستعراض الدوري الشامل للاتحاد الروسي في 27 آذار/مارس 2023.

(75) معلومات وردت من مركز الحماية الدولية.

95- وخلافاً لهذه المعايير، تعرض لضغوط شديدة المحامون الذين أعربوا عن آراء معارضة و/أو مثلوا المدافعين عن حقوق الإنسان، أو الصحفيين، أو نشطاء المعارضة، أو المتظاهرين المناهضين للحرب، أو ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في الاتحاد الروسي. ويشمل هذا الضغط المضايقات التأديبية والإدارية والجنائية، والملاحقات القضائية، والعنف الجسدي الذي قد يبلغ حد التعذيب وسوء المعاملة⁽⁷⁶⁾، كما يتضح ذلك من حالات مجموعة أغورا الدولية لحقوق الإنسان، والمحامين غالينا أرابوفا، وماريا بونتسلر، وأليكسي بارانوفسكي، وميخائيل بنياش، وباخروم خامروف، وإيفان بافلوف، وديميتري تالانتوف.

هاء - الاستنكاف الضميري من الخدمة العسكرية والتعبئة

96- يجيز القانون الاتحادي رقم FZ-113، المؤرخ 25 تموز/يوليه 2002، "بشأن الخدمة المدنية البديلة" الاستنكاف الضميري للمجندين في القوات المسلحة، وذلك بموجب الخدمة العسكرية الإلزامية، باستثناء جنود الاحتياط وغيرهم ممن جرى استدعاؤهم أثناء التعبئة، مثل تلك التي أعلن عنها في أيلول/سبتمبر 2022⁽⁷⁷⁾. وحرمت اللجان العسكرية العديد من جنود الاحتياط الذين تمت تعبئتهم من حقهم في الاستنكاف الضميري، بالرغم من قرار المحكمة الدستورية لعام 1996 بوجوب احترام الحق في الخدمة المدنية البديلة.

97- وبالرغم من أن التعبئة ينظمها القانون الاتحادي رقم FZ-31، المؤرخ 26 شباط/فبراير 1997، "بشأن التعبئة في الاتحاد الروسي"، جرت تعبئة العديد من الرجال من طريق الخداع أو استخدام القوة أو باستغلال ضعفهم. وأرسل الرجال الذين شملتهم التعبئة فوراً إلى وحدات عسكرية، بموافقتهم أو من دونها، ومن دون اعتبار لسنهم أو حالتهم الصحية أو الأسرية. ووضعت الذين رفضوا القتال في "مراكز احتجاز المشمولين بالتعبئة" في مناطق تحتلها روسيا في أوكرانيا، وهُددوا بالإعدام أو العنف أو السجن إن لم يعودوا إلى الخطوط الأمامية.

98- وكانت التعبئة أشد شراسة في المناطق النائية والفقيرة في الاتحاد الروسي التي فيها أدنى كثافة سكانية، حيث جرت تعبئة الرجال بشكل غير متناسب من الأقليات الإثنية والشعوب الأصلية التي يقل عدد سكانها عن 10 000 نسمة (مثل اليوكاير وسكان داغستان). وفرضت السلطات قيوداً على السفر، وأغلقت ممرات الخروج من البلدات والقرى خلال حملات التعبئة. واقتحمت منازل الناس ليلاً وأخذت جميع السكان الذكور في سن العمل من قري بأكملها.

99- وأدخلت تغييرات على التشريعات لرفع القيود المفروضة على تعبئة الأشخاص المدانين بارتكاب جرائم خطيرة، وإضفاء الشرعية على استخدام السجناء في النزاعات المسلحة. وأعفى القانون الجديد أيضاً السجناء من المسؤولية الجنائية عن جرائمهم في حال انضموا إلى "العملية العسكرية الخاصة". وألغى كذلك شرط إخطار إدارة السجن السجناء الضحايا بالإفراج عنهم مبكراً، وشُطبت سجلاتهم الجنائية، ومن الممكن أن يبلغ ذلك حتى إعادة حقوق الوالدين إليهم، وجميع القضايا التي تحظى باهتمام خاص فيما يتعلق بجرائم العنف الجنساني، وهي قضايا شهدت زيادة ملحوظة منذ شباط/فبراير 2022. ويفتقر الاتحاد الروسي إلى تشريعات تتناول العنف الأسري أو تدابير تقمعه.

100- وفي شباط/فبراير 2023، أعلنت مجموعة فاغور أنها توقفت عن تجنيد السجناء من السجون الروسية في قواتها المرتزقة التي تقاتل في أوكرانيا. وبحلول ذلك التاريخ، كانت هذه المجموعة قد نجحت في تجنيد حوالي 40 000 سجين. ومنذ شباط/فبراير 2023، جندت وزارة الدفاع نفسها حوالي 25 000

(76) CCPR/C/RUS/CO/8، الفقرة 26.

(77) انظر www.refworld.org/docid/5072b6562.html.

سجين⁽⁷⁸⁾. وفي حزيران/يونيه 2023، أمر الرئيس بوتين مرتزقة مجموعة فاغنر بالانضمام إلى الجيش الروسي أو العودة إلى ديارهم أو الذهاب إلى بيلاروس⁽⁷⁹⁾.

واو - حقوق الإنسان في شمال القوقاز

101- من الممكن أن حالة حقوق الإنسان مختلفة من منطقة إلى أخرى في جميع أنحاء الاتحاد الروسي. وقد أُبلغ في السنوات الأخيرة بانتهاكات وتجاوزات واسعة النطاق لحقوق الإنسان في الشيشان، التي لها تاريخ من الإفلات من العقاب ما يزال مستمراً حتى اليوم. وتشمل القضايا الرئيسية مزاعم بانتشار التعذيب، والقتل خارج نطاق القضاء، والاختفاء القسري، والاحتجاز من دون محاكمة. وتعرضت السلطات الشيشانية لانتقادات بسبب قمعها جميع أشكال المعارضة السياسية وتقييدها بشدة حريات التجمع السلمي وتكوين الجمعيات وحرية الرأي والتعبير، بما في ذلك حرية الصحافة. وما تزال الاعتداءات الوحشية على الصحفيين المستقلين وقتلهم تحدث من دون فتح أي تحقيق. ولم تُرفع أي دعوى جنائية فيما يتعلق بـ 65 في المائة من مزاعم التعذيب المبلغ عنها في عامي 2021 و2022⁽⁸⁰⁾.

102- ويشمل الاضطهاد المحدد الهدف لأفراد مجتمع الميم الموسع تقارير عما يسمى "عمليات تطهير المثليين"، حيث اعتُقل رجال واحتجزوا وعُذبوا بسبب ميولهم الجنسية المفترضة⁽⁸¹⁾. وقُيدت أيضاً حقوق المرأة، وفُرضت قيود على دور المرأة في الحياة العامة وأُفلت مرتكبو "جرائم الشرف" من العقاب⁽⁸²⁾. ونشأ عن هذه القضايا مناخٌ من الخوف والقمع، تفاقم بسبب انعدام المساءلة عن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، وعدم رغبة أو عدم قدرة السلطات الروسية الاتحادية على التدخل فعلياً.

103- وتستمر الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في جمهورية إنغوشيتيا. وما يسمى "قضية الإنغوش"⁽⁸³⁾. مثالٌ مشؤوم على استخدام تشريعات مكافحة التطرف والتشريعات الجنائية ضد المعارضين السياسيين وقمع الاحتجاجات والنشاط السلمي.

سادساً - الاستنتاجات والتوصيات

104- تخلص المقررة الخاصة إلى أن حالة حقوق الإنسان في الاتحاد الروسي تدهورت بشكل كبير منذ غزوه أوكرانيا في شباط/فبراير 2022. فما فتى الوضع يتدهور بالفعل على مدى العامين الماضيين، ويرجع ذلك جزئياً إلى إرث حربين دارتا في الشيشان وانتهتا في عام 2009.

105- وقيدت السلطات الروسية بشدة، كما هو موثق في هذا التقرير، حرية تكوين الجمعيات والتجمع السلمي والتعبير، سواء على الإنترنت أو خارجه، وقوضت بشكل أساسي استقلال السلطة القضائية وضمانات المحاكمة العادلة. ويجري تطبيق مجموعة من العقوبات الإدارية بشكل تعسفي ضد

(78) انظر www.prisonlitigation.org/wagner/.

(79) انظر www.kremlin.ru/events/president/news/71528 (باللغة الروسية).

(80) انظر https://pytkam.net/wp-content/uploads/2022/09/ap_skfo.pdf (باللغة الروسية).

(81) انظر www.ohchr.org/en/press-releases/2019/02/chechnya-un-experts-urge-action-after-reports-renewed-persecution-lesbian.

(82) انظر www.france24.com/en/tv-shows/focus/20201125-honour-crimes-women-in-chechnya-forced-to-suffer-in-silence.

(83) انظر www.amnesty.org/en/wp-content/uploads/2021/12/EUR4650712021ENGLISH.pdf.

المعارضين واستخدام القوة ضد المتظاهرين السلميين. وازدادت شدة الأحكام الجنائية الأخيرة وعدد الأشخاص المحكوم عليهم بتهم بدوافع سياسية.

106- ووثقت المقررة الخاصة القيود التشريعية الأخيرة التي تُستخدم لتكريم أفواه المجتمع المدني، ومعاقبة الناشطين في مجال حقوق الإنسان وغيرهم على موقفهم المناهض للحرب.

107- وأفضى التطبيق العنيف لهذه القوانين واللوائح في كثير من الأحيان إلى حملة ممنهجة ضد منظمات المجتمع المدني، ما أغلق الحيز المدني ووسائل الإعلام المستقلة. وأفضى هذا الأمر إلى اعتقالات جماعية وعمليات احتجاز وتحرش تعسفية في حق المدافعين عن حقوق الإنسان، والنشطاء السلميين المناهضين للحرب، والصحفيين والشخصيات الثقافية والأقليات، وأي شخص يتحدث علناً ضد حرب الاتحاد الروسي على أوكرانيا. وعانت النساء، لا سيما المدافعات عن حقوق الإنسان أو الناشطات أو الصحفيات، العنف والإذلال والترهيب الجنساني. ويُعرض الاستخدام المستمر للتعذيب وسوء المعاملة، بما في ذلك العنف الجنسي والعنف الجنساني، حياة الأشخاص رهن الاحتجاز للخطر.

108- وضيق المساءلة المحدودة عن انتهاكات حقوق الإنسان على المستوى المحلي، وانسحاب الاتحاد الروسي من المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، السبل المتاحة للضحايا الذين يلتمسون سبل الانتصاف والجبر. وبيئة الإفلات من العقاب، وعدم القدرة على التنبؤ بالتعديلات التي تطرأ على القانون، إضافة إلى غموضها، وعددها الهائل ومدى نطاقها، إلى جانب تنفيذها بطريقة تعسفية، أمورٌ أجبرت العديد من الروس على الذهاب إلى المنفى. وحلت محل الفراغ الذي خلفته الرقابة وقمع وسائل الإعلام المستقلة معلوماتٌ مضللة ودعاية للحرب تجيزها الدولة.

109- وإفلات الموظفين المكلفين بتنفيذ القانون في الشيشان من العقاب حالياً على الجرائم التي ارتكبوها ضد السكان المدنيين، وهي جرائم بدأت خلال حربي الشيشان، تحذيرٌ لبقية الاتحاد الروسي، نظراً لاستمرار السلطات الروسية في تقويض حماية حقوق الإنسان وقمع ذلك، أمورٌ تصاعدت حدتها بسبب الحرب على أوكرانيا.

110- وتلخص المقررة الخاصة إلى أن الحاجة إلى مواصلة جميع آليات الأمم المتحدة رصد وتحليل الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان في الاتحاد الروسي، ومدى جبر ضررها، ضرورة أكبر نظراً لمحدودية قدرة الآليات الإقليمية وطرد الاتحاد الروسي من مجلس أوروبا.

111- وتعرب المقررة الخاصة عن امتنانها لجميع الذين أسهموا بمعلومات في هذا التقرير، وغالباً ما واجهوا في ذلك خطراً جسيماً أو خطراً متزايداً بالتعرض للتحذير والانتقام. وتدعو الدول والمجتمع الدولي إلى اتخاذ خطوات عاجلة لتأمين حمايتهم.

112- وتوصي المقررة الخاصة السلطات الروسية بما يلي:

(أ) مواءمة تشريعاتها المحلية وجعلها متوافقة مع التزامات الدولة الدولية في مجال حقوق الإنسان؛

(ب) استعراض أحكام دستور الاتحاد الروسي التي أثرت سلباً على التمتع بحقوق الإنسان أو أفضت إلى التراجع عن ذلك؛

(ج) إلغاء المواد 207-3، و275-1، و280-3، و284-2 من القانون الجنائي باعتبار ذلك أمراً مستعجلاً، والإفراج الفوري عن المحتجزين بموجب هذه الأحكام، وإلغاء إدانتهم وشطب سجلاتهم الجنائية؛ وبالمثل، ينبغي له إعادة النظر في أحكام القانون الإداري بشأن – "التشهير بالقوات المسلحة" و"الأخبار الزائفة"، وفي إلغاء المادتين 20-3-3 و20-3-4 تحديداً؛ وينبغي اعتماد تدابير

لملوسة، في القانون والممارسة، لضمان التمتع الكامل بحرية التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات، وفقاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان؛

(د) إلغاء قانوني "العملاء الأجانب" و"المنظمات غير المرغوب فيها"، وكذلك المفاهيم القانونية مثل "الأفراد الخاضعين لنفوذ أجنبي"، التي تفرض أسساً فضفاضة وغامضة للغاية لتبرير الملاحقة الإدارية والجنائية وتفضي إلى عدم اليقين القانوني والتنفيذ التعسفي؛ والإفراج فوراً عن الأفراد المحتجزين بموجب هذه الأحكام القانونية، وإلغاء إداناتهم وشطب سجلاتهم الجنائية؛ والكف فوراً عن اتخاذ هذين القانونين أداة لاضطهاد الأفراد والمنظمات الذين صُنّفوا على أنهم "عملاء أجانب" أو "غير مرغوب فيهم"، والسماح للمنظمات المحظورة أو التي عوقبت بناء على هذا التشريع بتنظيم أنشطتها بشكل عادي؛ وإصلاح القانون الروسي على وجه السرعة لمواءمته بالكامل مع التزاماته الدولية لحقوق الإنسان بشأن حرية تكوين الجمعيات؛

(هـ) إلغاء التشريعات التي تقيد من دون مبرر ممارسة الحق في التجمع السلمي مثل القانون رقم 140449-8، المؤرخ كانون الأول/ديسمبر 2022، "بشأن التعديلات على بعض القوانين في الاتحاد الروسي، بشأن تحسين تنظيم وضع العميل الأجنبي"، الذي ينفذ أحكام قانون العملاء الأجانب، بما في ذلك المقترضات التي تحظر على "العملاء الأجانب" تنظيم أنشطتهم أو التبرع لدعم التجمعات السلمية؛ وضمان وحماية حق جميع الأفراد في المشاركة فعلياً في الاحتجاجات السلمية؛

(و) الإفراج عن جميع نشطاء المعارضة السياسية المحتجزين تعسفاً بسبب ممارستهم السلمية لحقوق الإنسان المكفولة لهم، لا سيما فلاديمير كارا مورزا، وأليكسي نافالني، وإيليا ياشين؛ وضمان التمتع الكامل بالحق في المشاركة في الشؤون العامة، بمن في ذلك ممثلو المعارضة السياسية ومنظمات المجتمع المدني؛

(ز) ضمان توافق التشريعات الوطنية تماماً مع الضمانات الدولية لحقوق الإنسان فيما يتعلق باستقلال القضاء، واعتماد تدابير فعالة وفعلية للتصدي للفساد والضغط السياسي في نظامي العدالة وإنفاذ القانون؛

(ح) ضمان إنفاذ الفتاوى والأحكام في القضايا الفردية الصادرة عن آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان من دون مزيد من التأخير؛

(ط) ضمان إجراء تحقيق شامل وفعال ومستقل ونزيه في جميع انتهاكات حقوق الإنسان، ومقاضاة الجناة، ومعاقبتهم في حال إدانتهم بطريقة متناسبة وخطورة الجريمة، وتزويد الضحايا وأسرتهم بجبر كاف وفعال وفوري عن الضرر الذي لحقهم، بما في ذلك رد الحقوق، والتعويض، وإعادة التأهيل، والترضية، وضمانات عدم التكرار؛

(ي) ضمان الوفاء بالمعايير الدولية للمحاكمة العادلة، لا سيما بضمان استعانة جميع المتهمين بمحام من اختيارهم من دون عوائق، وإفترض براءتهم إلى أن يثبت خلاف ذلك بقرار من محكمة مستقلة؛

(ك) وضع حد فوري لتوظيف الأحكام الجنائية المتعلقة بالإرهاب والتطرف والخيانة والتجسس لاستهداف المعارضين السلميين في محاكمات تُعقد خلف أبواب مغلقة، بعيداً عن رقابة عموم الجمهور؛

(ل) الإحجام عن أي شكل من أشكال التحرش، ومراجعة احتجاز جميع الصحفيين، والعاملين في وسائل الإعلام، والمدافعين عن حقوق الإنسان، والمحامين، والشخصيات الثقافية،

وممثلة المعارضة السياسية فيما يتعلق بتوافق احتجازهم مع القانون الدولي لحقوق الإنسان؛ والإفراج الفوري عن المحتجزين تعسفاً، بمن فيهم الخاضعون للاحتجاز النفسي القسري، والمدانين لمجرد ممارستهم السلمية لحقوق الإنسان المكفولة لهم؛

(م) وضع حد فوري لأعمال الضغط والترهيب والاضطهاد وغيرها من أشكال الانتقام ضد وسائل الإعلام المستقلة، بما في ذلك تلك التي تغطي الحرب في أوكرانيا، وضمان الممارسة الحرة لمهنة الصحافة والوصول إلى مجموعة مصادر متنوعة؛

(ن) إجراء تحقيق فعال ونزيه ومستقل في جميع حالات استخدام القوة والاحتجاز التعسفي وغيره من أشكال الضغط والتحرش بالأفراد، بمن فيهم المدرسون وأطفال المدارس وأولياء أمورهم، بسبب تعبيرهم عن رأي مناهض للحرب، فضلاً عن محامي حقوق الإنسان الذين يمثلون قضاياهم، ومحاسبة المسؤولين عن هذا الاضطهاد في إطار إجراءات المحاكمة العادلة؛

(س) إجراء استعراض كامل للشرطة وأجهزة الأمن لضمان توافق تدريبها ولوائحها وسلوكها تماماً مع المعايير والقانون الدوليين لحقوق الإنسان، ووجود وسائل مستقلة للانتصاف من خروقات معايير السلوك وحقوق الإنسان؛

(ع) السماح للجمهور بالاطلاع على أرشيفات الدولة من دون قيود، وضمان بيئة آمنة للمؤرخين والناشطات والناشطين وغيرهم من الباحثين المستقلين في ماضي الاتحاد الروسي وذاكرته التاريخية؛ ووضع حد للاضطهاد الذي يطال من لهم آراء مخالفة، وإتاحة ضمانات لحقهم في البحث عن المعلومات وتلقيها واستخدامها ونشرها بحرية؛

(ف) تجريم التعذيب في التشريعات الوطنية بما يتوافق تماماً مع مقتضيات اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وضمان أن تجري هيئة مستقلة ومحايدة تحقيقاً سريعاً وشفافاً وفعالاً في جميع ادعاءات التعذيب وسوء المعاملة أثناء الاحتجاز، بما في ذلك انتزاع الاعترافات التي تجرم صاحبها قسراً، فضلاً عن ادعاءات العنف الجنسي والعنف الجنساني؛ ومقاضاة ومحاسبة المسؤولين، بمن فيهم الموظفون العموميون والموظفون المكلفون بإنفاذ القانون، وفي حال إدانتهم، معاقبتهم بطريقة تتناسب وخطورة الجريمة؛

(ص) اتخاذ جميع التدابير اللازمة في القانون والممارسة لمنع التمييز والوصم وخطاب الكراهية والعنف وغيره من انتهاكات حقوق الإنسان، والاضطهاد على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسية، وإلغاء أحكام القوانين الحالية في هذا المجال، التي لا تتوافق مع التزامات الدولة الدولية في مجال حقوق الإنسان؛

(ق) ضمان احترام الحق في الاستنكاف الضميري من الخدمة العسكرية - في القانون والممارسة - وتوفير إمكانية الانضمام من دون عوائق إلى الخدمة المدنية البديلة للمستنكفين ضميرياً، سواء المجندين أو الاحتياطيين، لا سيما من جرت تعبتهم للمشاركة في الحرب على أوكرانيا؛ والتحقيق في أي ادعاءات تحرش المسؤولين العسكريين أو استخدامهم القوة أو التعذيب أو سوء المعاملة أو غيرها من انتهاكات حقوق الإنسان ضد المجندين وجنود الاحتياط في سياق حملة التعبئة الجارية، وتقديم الجناة إلى العدالة؛

(ر) إرساء سبل التفاعل الكامل وغير الانتقائي مع جميع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بما في ذلك التواصل بشكل بناء مع ولاية المقررة الخاصة، والسماح للمكلفة بالولاية بدخول إقليم الاتحاد الروسي؛

(ش) التعاون بالكامل مع مكتب الأمين العام والمفوضية لضمان وضع حد لجميع أشكال التهريب والانتقام ضد من يسعون إلى التعاون مع الأمم المتحدة، بما في ذلك هيئاتها وآلياتها لحقوق الإنسان، ووضع ضمانات لمنع الأعمال الانتقامية في المستقبل.

113- وتوصي المقررة الخاصة المجتمع الدولي والدول الأعضاء في الأمم المتحدة بما يلي:

(أ) مواصلة عمليات الرصد والتفاعل مع سلطات الاتحاد الروسي لتعزيز الحلول على أساس حقوق الإنسان فيما يتعلق بالقضايا المحددة في هذا التقرير؛

(ب) دعم العمل الحيوي للعاملين في وسائط الإعلام المستقلة الروسية والمدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان، والمحامين، والشخصيات الثقافية، ومنظمات المجتمع المدني داخل البلد وخارجه؛

(ج) اعتماد استراتيجية شاملة لاتخاذ تدابير عاجلة لحماية الأصوات المعارضة والمدافعين عن حقوق الإنسان، بمن فيهم من يعيشون في المنفى وأسره، لتيسير حريتهم في التنقل، وتمكينهم من مواصلة عملهم في مجال حقوق الإنسان، بالتشاور مع المجتمع المدني نفسه وبناء على الاحتياجات التي يحددها؛

(د) مواصلة دعم عمل آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وتخصيص الموارد الكافية اللازمة للاضطلاع بولاياتها بفعالية.